العدد الثالث– سبتمبر ٢٠٢١– المجلد الخامس

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية

قسم المحاسبة والمراجعة

دراسة واختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن إستمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ محمد أحمد عبد العزيز عثمان[1]

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة– جامعة بني سويف

أستاذ مساعد المحاسبة بالكلية الجامعية برنية

جامعة الطائف

ملخص البحث

استهدف البحث: دراسة واختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية ، ومدي تأثر تلك العلاقة بالتعثر المالي لشركة العميل. كما تم إجراء **اختبار تحليل اضافي لإعادة** اختبار أثر التعثر المالي لشركة العميل كمتغير رقابي، وإدراج بعض المتغيرات الرقابية التي تناولتها الدراسات السابقة لاختبار أثرها علي المتغير التابع. وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة (من ٢٠١٥: ٢٠١٩م)، بالاعتماد علي نموذج **الانحدار اللوجستى الثنائى** لاختبار فروض البحث.

وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الأساسي إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لسمعة مكتب مراقب الحسابات علي دقة رأيه بشأن الاستمرارية، **حيث إتضح أولاً:** وجود تأثير إيجابي معنوي لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد **المكاتب الأربع الكبرى BIG 4** على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، **ثانيًا:** وجود تأثير إيجابي معنوي لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد **المكاتب الأجنبية FOREGIN** على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، كما أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من **الصف الثاني SECOND** يؤثر إيجابًا في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ووجود تأثير سلبي غير معنوي لمكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة من **الصف الثالث THIRD** على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ووجود تأثير سلبي غير معنوي لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة **بخلاف الأربع الكبرى FNOTBIG** علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، **ثالثًا:** وجود تأثير إيجابي غير معنوي لمكاتب **المراجعة المصرية المحلية LOCAL** على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، **رابعًا:** وجود تأثير إيجابي معنوي **للجهاز المركزي للمحاسبات ASA** على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. **خامسًا:** وجود أثر إيجابي معنوي لمتغير التعثر المالي كمتغير معدل للعلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية، **وأخيرًا: أيدت نتائج التحليل الإضافي** الأثر الإيجابي المعنوي للتعثر المالي كمتغير رقابي علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

الكلمات المفتاحية: سمعة مكتب مراقب الحسابات، دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، التعثر المالي.

E.mail: draziz20201980@gmail.com[1]

Studying and testing the relationship between auditor's Firm Reputation and auditor's opinion accuracy regarding going concern of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The study aimed to: study and test the relationship between auditor's Firm Reputation and auditor's opinion accuracy regarding going concern, and the extent to which that relationship is affected by the financial distress of the client company. An **additional analysis** test was also conducted to retest the impact of the financial distress of the client company as a control variable, and to include some of the control variables that were addressed in previous studies to test their impact on the dependent variable. By applying it to a sample of non-financial companies listed in the Egyptian Stock Exchange during the period (from 2015: 2019), the binary logistic regression model model was used to test research hypotheses.

The study found,that there is a significant positive impact of the auditor's Firm Reputation on auditor's opinion accuracy regarding going concern, **first**: the Egyptian audit firms affiliated with one of the BIG 4 have a significant positive impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern, **second**: the Egyptian audit firms affiliated with a foreign audit firms FOREGIN have a significant positive impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern, the affiliation of the Egyptian audit firms with foreign audit firms of the SECOND -tire have a significant positive impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern, the Egyptian audit firms Affiliated to one of the audit firms of the THIRD-tire have a significant negative impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern, and the Egyptian audit firms affiliated with one of the audit firms other than the big four FNOTBIG have a significant negative impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern, **third**: the LOCAL Egyptian audit firms have a significant negative impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern, **Fourth**: has a significant positive impact on auditor's opinion accuracy regarding going concern. **Fifth**: there is a significant posative impact of the financial distress variable as a modified variable for the relationship between the auditor's Firm Reputation on auditor's opinion accuracy regarding going concern, and the **additional analysis** results supported the significant impact of financial distress as a control variable on auditor's opinion accuracy regarding going concern.

Keywards: auditor's Firm Reputation, auditor's opinion accuracy regarding going concern, financial distress.

١ – المقدمة

أدت **إخفاقات** الشركات البارزة، بما في ذلك Enron و Tyco International و WorldCom، إلى **تآكل ثقة الجمهور** في قدرة المهنة على أن تكون موضوعية. وخروج (Arthur Andersen) من المهنة، وزيادة الضغط من أجل التدخل التنظيمي. استجابةً لذلك ، تم سن **قانون** Sarbanes–Oxley of 2002 (SOX) لتعزيز استقلالية مراقبي الحسابات، وزيادة جودة التقارير المالية، واستعادة ثقة الجمهور في المهنة. وبالرغم من ذلك، أدت **الأزمة المالية العالمية** التي بدأت في عام ٢٠٠٧ إلى زيادة كبيرة في حالات فشل الشركات وولدت اهتمامًا متجددًا بتقارير مراقبي الحسابات عن العملاء الذين يعانون من مشاكل مالية، والمخاطر التي واجهتها الشركات في ذروة مشاكل السيولة والائتمان خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والدور الذي كان على **مراقبي الحسابات** القيام به في **التحذير** من مثل هذه المشاكل. **أثارت** هذه القضايا سلسلة من الاستفسارات من قبل المنظمين والمستثمرين ووسائل الإعلام وواضعي المعايير في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي حول جودة المراجعة **ودور وفعالية مراقب الحسابات المستقل** باهتمام خاص موجه إلى تقييم مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية (Carson et al.,2013; Myers et al., 2014; Sanoran ,2018) . **ويُعد** مراقب الحسابات **مسؤول** عن جمع أدلة مراجعة كافية حول مدى ملاءمة إعداد الإدارة للقوائم المالية باستخدام إفتراض **الاستمرارية** واستنتاج مدي قدرة شركة العميل في مواصلة عملها في السنة المالية التالية (Osman et al.,2012 ;George–Silviu & Melinda–Timea ,2015) ، وأنه ليس مسؤولاً عن **التنبؤ بفشل** الشركة، أو الحوادث المستقبلية، ولكن يجب عليه إصدار **رأي حول إفتراض الاستمرارية** عندما يكون ذلك ضروريًا لإعطاء إشارات تحذيرية علي الأقل لأصحاب المصلحة (Hardies et al.,2016, 2018).

ويُظهر البحث الأكاديمي في هذا السياق، نتائج متباينة فيما يتعلق بتقارير مراقبي الحسابات حول قضايا الاستمرارية. وبناءً على ذلك، فإنه يمكن التمييز بين الدقة والمعلوماتية Accuracy and Informativeness (Woudenberg et al.,2019). ففيما يتعلق **بدقة Accuracy** تقارير مراقبيالحسابات يركز **البحث الأكاديمي** بشكل أساسي على أخطاء **النوع الأول والنوع الثاني** Type I and Type II Misclassification Errors . حيث تحفز تكاليف التقاضي والسمعة المحتملة مراقبي الحسابات على إصدار تقارير مراجعة دقيقة (أي تقليل تصنيفات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني). وفي تجميعهم البحثي (2013) .Carson et al حول **تقارير الاستمرارية** لمراقبي الحسابات. بلغت تقارير معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة على التوالي منها٤٠ إلى ٥٠ في المائة للشركات الأمريكية فقط.. ومن **جانبها** أشارت دراسات (e.g., Geiger et al.,

DeFond 1998;Carson et al., 2013;Kaplan & Williams, 2013; Amin et al.2014) ;Zhang, 2014 & لتأثير هذه الأخطاء من **النوع الأول والثاني**، مثل ارتفاع تكاليف التمويل وتغيير مراقبي الحسابات في حالة حدوث أخطاء من النوع الأول، وتكاليف التقاضي **والإضرار بسمعة مراقب الحسابات** في حالة حدوث أخطاء من النوع الثاني (Carcello &Palmrose, 1994; Hardies et al.,2016,2018;Woudenberg et al.,2019).

وبشأن سمعة مكتب مراقب الحسابات، فقد خلصت دراسات (DeAngelo,1981; Dopuch & Simunic. 1982;Gregory & Jeanes ,2000;Craswell et al.,1995;Fuerman and Kraten,2008;Kanagaretnam et al.,2010; El-Dyasty ,2017; Bergner et al.,2020;Rama, et al., 2020; McKenna et al.,2020; Blum et al.,2021;El-Dyasty & Elamer, 2021؛زيتون) إلي الاعتماد علي **نوع مكتب مراقب الحسابات كمؤشر لسمعة وجودة أداء مكتبه**. يتم بناء سمعة مكتب مراقب الحسابات. نتيجة لمجموعة المراجعين الذين يمتلكهم المكتب، واسم العلامة التجارية التي ينتسب إليها المكتب، وجودة المراجعة المدركة والناتجة عن دعاوى قليلة لتجنب **تكاليف التقاضي** والمطالبات القانونية للمستثمرين، **ويهتم** مراقبو الحسابات ببناء **سمعة** إيجابية في السوق حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالعملاء وتحسين الحصة السوقية وكسب علاوة أتعاب إضافية، وتحقيق ميزة تنافسية، وتعزيز ثقة الجمهور في التقارير المالية، كما يوجد لدي مكاتب المراجعة حافز للفحص والتقرير عن المخالفات بسبب الخوف من فقدان السمعة، وأن السمعة تعمل كآلية داخلية تولد جهد وجودة مراجعة عالية عندما يعتمد الطلب على خدمات المراجع المستقبلية على سمعته.

وخلص البحث المحاسبي (e.g., DeAngelo, 1981; Mutchler et al., 1997; DeFond & Lennox, 2011; Kaplan & Williams, 2012; Myers et al., 2013 ;Berglund et al.,2018) إلي أن الأدلة التجريبية على الارتباط بين **نوع مكتب مراقب الحسابات والتقرير عن الاستمرارية** مختلطة تمامًا فبعض الدراسات التي وجدت ارتباطًا **إيجابيًا** ، بينما لم يجد البعض الآخر ارتباطًا ، ولا يزال البعض الآخر يجد ارتباطًا **سلبيًا**. وتشير أدبيات المراجعة أيضًا إلى أن مراقبو الحسابات الأربعة الكبار Big 4 يقدمون جودة أعلى من مراقبي الحسابات غير الكبار Non Big 4 ، لذلك ، يمكن أن يكون لنوع مراقب الحسابات **Auditor Type** تأثير على دقة تقارير الاستمرارية خاصة خلال الأزمة العالمية، ومع ذلك، فإن نتائج تلك الأبحاث المتعلقة بقرارات التقرير عن الاستمرارية الخاصة بمراقبي الحسابات الأربع الكبار كانت مختلطة(Sanoran ,2018) . بالرغم من، تتمتع منشآت المراجعة الكبيرة **بسمعة طيبة** لامتلاكها موارد مالية ومرافق بحثية أفضل، وتكنولوجيا

فائقة وموظفين موهوبين لأداء عمليات المراجعة مقارنة بمنشآت المراجعة الصغيرة، إضافة لمقاومة ضغوط الإدارة (Sori et al.,2006; Abid et al., 2018) .

كما **تباينت النتائج** (Ayudia,2014;Hapsoro & Suryanto,2017 ;Kausar et al.2017; Rahma & Sukirman ,2018; HS & Azzahra ,2020) فيما يتعلق بمدى الاتجاه المتزايد من قبل مراقبي الحسابات نحو استخدام نماذج التنبؤ **بالتعثر المالي Financial Distress** والإفلاس بما يساعد مراقبي الحسابات في تقديم تقييم الاستمرارية، وأن **الوضع المالي** وتحديد الأحداث والظروف التى تثير شكًا جوهريًا بشأن الاستمرارية لها تأثير جوهري على قبول الاستمرارية، حيث يتوقع مستخدمو المعلومات المالية من مراقبي الحسابات التقرير عن الوضع المالي والصورة الصادقة والعادلة للشركة، وإذا كان هناك تراجع في الأداء المالي، فسيقوم مراقبو الحسابات بالإفصاح عن ذلك في تقرير المراجعة. ومع وجود **سمعة مراقب حسابات جيدة**، ستتلقى الشركة الآراء التي تتوافق مع الظروف الفعلية وبالتالى إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتسم **بالدقة.**

٢- مشكلة البحث

وفقًا للاتجاه البحثي السابق، والاعتقاد بأن الرأي في تقرير مراقب الحسابات قد يختلف وفقًا لنوع مراقب الحسابات الذي أصدره ، سواء كان ذلك جزءًا من منشآة محاسبة كبيرة متعددة الجنسيات أو منشآة محاسبة وطنية أو مراقب حسابات فردي. ترتب على ذلك وجود مجموعة من الأدبيات التجريبية الدولية (e.g., Dey & Robin, 2011; Herda et al., 2014;Mareque et al., 2017) التي حاولت التأكيد علي صحة تصنيف منشآت المراجعة إلى **سبع منشآت مهنية**: Deloitte ، و PriceWaterhouseCoopers ، و KPMG ، و Ernst & Young (تسمى **4 Big** في الأدبيات)، و**منشآت** أخرى **متعددة الجنسيات** (BDO ، و Horwath ، و Moore Stephens ، و Grant Thornton و McGladrey and Pullen ، وما إلى ذلك) ، و منشآت **المراجعة الوطنية**، ومراقبي الحسابات **الأفراد**. حيث تعتبر منشآت4 Big الطبقة العليا **the top tier**، وظهر مفهوم **Second-tier** لتقسيم منشآت 4 Non Big إلي طبقتين تشمل Second-tier (BDO ، و Horwath ، و Moore Stephens ، و Grant Thornton و McGladrey and Pullen) ، و منشآت المراجعة الأخري تعتبر شركات صغيرة أو **Third-tier**.

وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (Khalil & Ozkan ,2016 ;Abdallah ,2018) من أن 4 Big والجهاز المركزي ASA كوحدة واحدة يوفران جودة مراجعة أعلى مقارنة بمنشآت المحاسبة الأخرى في **السوق المصري**. ويخضع الجهاز المركزي للمحاسبات Accountability State Authority ASA

لرقابة الحكومة ويعمل من أجل حماية الثروة والملكية العامة. كما أن استراتيجية الانتساب إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية، والتي تعتمد عليها مكاتب المراجعة المصرية، قد تعكس رغبتها في الاستفادة من سمعة المكاتب الأجنبية بهدف زيادة حصتها في سوق خدمات المراجعة المصري. وتعتبر مثل هذه الاستراتيجية منهجًا لإقناع أصحاب المصالح بالنظر إلى جميع مكاتب المراجعة المنتسبة إلى مكاتب أجنبية كوحدة واحدة، بما في ذلك مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو مكاتب الصف الثاني–Second tier auditors، على أنها تقدم جودة مراجعة أعلى مقارنة مع مكاتب المراجعة المحلية El–Dyasty & Elamer (2021).

وبناءً على هذه النتائج السابقة ، نفترض أن **منشآت** المراجعة الدولية الكبرى Big 4 تكون أكثر قدرة على تمييز متى يجب تعديل أو عدم تعديل رأيها فيما يتعلق بمشاكل وصعوبات استمرارية عملائها. وزيادة المخاوف من مخاطر السمعة والثروة مقارنة بمنشآت المراجعة الدولية غير الكبرى Non Big 4، ومن شأن هذه الدقة العالية أن تؤدي بدورها إلى معدلات منخفضة من التقارير الخاطئة بشأن الاستمرارية وانخفاض نوعي التصنيف الخاطئ بخصوص الاستمرارية وزيادة تحفظ مراقبو الحسابات وإصدار عدد أكبر من الآراء المعدلة المتعلقة بالاستمرارية.

ونظرًا لأن **مصر** تتمتع ببيئة فريدة ، ومثلها مثل غيرها البلدان النامية التي لديها بيئات قانونية وتنظيمية أقل صرامة. لذلك ، فإن مواجهة مخاطر التقاضي أو الإجراءات التأديبية نادرة. وبناءً على ذلك ، لا يُتوقع أن تؤدي الضغوط إلى توفير جودة مراجعة أعلى من قبل مراقبي الحسابات الأربع الكبار Big4 مقارنة بالمنشآت المحلية، كما أن **سوق المراجعة المصري** معقد. ويرجع ذلك للتداخل في الأداء بين منشآت المراجعة. إلى جانب ذلك ، لا تتحكم منشآت المراجعة الأربع الكبرى في السوق. وقد لا يتمكن بعض المستثمرين من التمييز بين مستويات جودة المراجعة التي تقدمها منشآت المراجعة في مصر التابعة لمراجعين أجانب.

وبناءً على ذلك، تتمثل **مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية؛ هل تؤثر مكاتب المراجعة الأربع الكبرى في دقة رأي مراقب الحسابات بشان الاستمرارية؟ وهل تؤثر مكاتب المراجعة المنتسبة للمكاتب الأجنبية، كوحدة واحدة، في دقة رأي مراقب الحسابات بشان الاستمرارية؟ وهل تؤثر مكاتب المراجعة المنتسبة للمكاتب الأجنبية بخلاف المكاتب الأربع الكبرى كوحدة واحدة (وكذا مكاتب الصف الثاني بمفردها، ومكاتب الصف الثالث بمفردها) في دقة رأي مراقب الحسابات بشان الاستمرارية ؟ وهل تؤثر مكاتب المراجعة المحلية في دقة رأي مراقب الحسابات بشان الاستمرارية؟ وهل يؤثر الجهاز المركزي للمحاسبات في دقة رأي مراقب الحسابات بشان الاستمرارية؟ وهل تختلف التأثيرات السابقة بمدى الاتجاه المتزايد من قبل مراقبي الحسابات نحو استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي**

والإفلاس بما يساعد مراقبو الحسابات في تقديم تقييم الاستمرارية، ومع وجود سمعة مراقب حسابات جيدة، سيتلقى عميل المراجعة الآراء التي تتوافق مع الظروف الفعلية وبالتالى إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة؟

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلي دراسة واختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية، ومدي تأثر تلك العلاقة بالتعثر المالي لشركة العميل، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة (من ٢٠١٥: ٢٠١٩م).

٤- أهمية ودوافع البحث

تنبع **أهمية البحث أكاديميًا** من تناوله قضية محاسبية خاصة بالعلاقة بين **سمعة مكتب** مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية نظراً لاهتمام مراقبي الحسابات ببناء سمعة إيجابية في السوق حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالعملاء وتحسين الحصة السوقية وكسب علاوة أتعاب إضافية، وتحقيق ميزة تنافسية، وتعزيز ثقة الجمهور في التقارير المالية، كما يوجد لدي مكاتب المراجعة حافز للفحص والتقرير عن المخالفات بسبب الخوف من فقدان السمعة، ومن شأن هذه الدقة العالية أن تؤدي بدورها إلى معدلات منخفضة من التقارير الخاطئة بشأن الاستمرارية وزيادة تحفظ المراجعين وإصدار عدد أكبر من **الآراء المعدلة المتعلقة بالاستمرارية**. كما يحاول البحث تضييق **فجوة** الدراسات الأكاديمية بشأن اختبار أثر التعثر المالي علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية ، **حيث كانت النتائج التي أظهرتها الدراسات مختلطة، وقلة الدراسات في مصر خاصة التي تناولت العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية**. كما أن اختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية له إسهام **تطبيقي ميداني** في البيئة المصرية من محاولة إيجاد دليل من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية حول دور واهتمام مراقبي الحسابات في بناء سمعة إيجابية في السوق وتحقيق مستويات جودة مراجعة عالية ليكونو أكثر قدرة على تمييز متى يجب تعديل أو عدم تعديل الرأي فيما يتعلق بمشاكل وصعوبات استمرارية العملاء، وإصدار **آراء تتوافق مع الظروف الفعلية وبالتالى إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة**، وأثر استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في تحقيق ذلك، ومردود ذلك علي أصحاب المصلحة. **ومن أهم دوافع البحث** أنه يساير اتجاهات البحوث الأجنبية الحديثة في هذا المجال والتركيز علي التعثر المالي لشركة العميل كمتغير معدل للعلاقة محل البحث. **يضاف إلى ذلك، اختبار فروض البحث وفق منهجية متطورة باعتماد البحث** علي مدخلين لتحليل النتائج وهما؛ التحليل الأساسي والتحليل الإضافي.

٥- حدود البحث

يهتم هذا البحث بدراسة واختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية من ناحية، وأثر التعثر المالي لشركة العميل علي تلك العلاقة من ناحية أخري، **ويخرج عن نطاق** البحث المقاييس الأخرى لسمعة مكتب مراقب الحسابات مثل(**حجم مكتب** مراقب الحسابات، **التخصص الصناعي** لمراقب الحسابات)، وكذلك **نماذج التنبؤ بالتعثر المالي** لشركة العميل بخلاف نموذج آلتمان، كما يخرج عن نطاق البحث أيضًا **القطاع المالي** لاختلاف خصائصه عن القطاعات الأخري، وكذا **الخصائص التشغيلية** للشركات كمتغيرات رقابية بخلاف حجم الشركة، خسارة الشركة، الرافعة المالية، السيولة،وعمر الشركة، وكذلك **خصائص مكتب مراقب الحسابات** بخلاف تأخير وقت إصدار تقرير مراقب الحسابات مثل **التدوير الإلزامي** لمراقب الحسابات. **وأخيراً** فإن قابلية نتائج الدراسة للتعميم مشروطة بمنهجية اختبار فروض البحث وضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦- خطة البحث

تحقيقاُ لهدف البحث يقترح الباحث تقسيم باقي أجزاء البحث كما يلي:

٦-١ تحليل الدراسات السابقة المعنية بدقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات وأثر سمعة مكتبه عليها والأثر المعدل لحجم الشركة والتعثر المالي للعميل

٦-١-١ تحليل الدراسات السابقة المعنية بسمعة مكتب مراقب الحسابات.

٦-١-٢ تحليل الدراسات السابقة المعنية بدقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات.

٦-١-٣ تحليل الدراسات السابقة المعنية بدقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات ، وأثر سمعة مكتب مراقب الحسابات عليها، واشتقاق فروض البحث.

٦-١-٤ تحليل الدراسات السابقة المعنية بالمتغير المعدل للعلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات، واشتقاق باقي فروض البحث.

٦-٢ منهجية البحث

٦-٣ نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

٦-١ تحليل الدراسات السابقة المعنية بدقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات وأثر سمعة مكتبه عليها والأثر المعدل لحجم الشركة والتعثر المالي للعميل

٦-١-١ تحليل الدراسات السابقة المعنية بسمعة مكتب مراقب الحسابات

يُعد فهم كيفية بناء مراقبي الحسابات **للسمعة والثقة** أمرًا مهمًا لأن **دورهم** في أسواق رأس المال هو التصديق على القوائم المالية، كما أن ثقة الجمهور في **أحكامهم** أمر ضروري لهذه الوظيفة (Gunn, et al. 2019)، وتشير **سمعة** منشأة المحاسبة والمراجعة إلى صورتها التي تم إنشاؤها وبناؤها بمرور الوقت. قد يكون ذلك نتيجة لمجموعة مراقبو الحسابات التي تمتلكها المنشأة، واسم العلامة التجارية، وجودة المراجعة المدركة والناتجة عن دعاوى قليلة أو معدومة، والأتعاب المفروضة وما إلى ذلك (Aronmwan et al.,2013)، ومن جانبه أوضح (1999) ,.Sucher et al بأن **السمعة** تقوم على الجودة الفنية والوظيفية لمنشآت المحاسبة والمراجعة وأن هذه **السمعة** لن تتحقق إلا بمرور الوقت، ووفقًا لـ (2000) Gregory & Jeanes كي يتم قياس السمعة، يجب أن تستند إلى افتراض الجودة، والذي يصعب تقييمه.

ومن جانبه أوضح (2012) Skinner & Srinivasan تركيز **الأدبيات المحاسبية** على قوتين رئيسيتين تحفزان مراقبي الحسابات على تقديم الجودة العالية – **حافز التقاضي وحافز السمعة.** تحت **الدافع الأول،** إذا كان مراقبو الحسابات مسؤولين قانونًا عن فشل المراجعة، فإن لديهم حافزًا لتقديم مراجعة عالية الجودة لتجنب تكاليف التقاضي والمطالبات القانونية للمستثمرين. في إطار **الدافع الثاني** ، يتمتع مراقبو الحسابات **بحوافز السمعة** لتجنب فشل المراجعة وتحول العملاء إلى مراقبي حسابات آخرين عندما تتدهور سمعة منشأة المراجعة من حيث الجودة (Skinner & Srinivasan, 2012).

وفي هذا **الإطار** توصلت الأدبيات السابقة إلى أدلة ثابتة على أن **الإشارات السلبية لجودة المراجعة** تلعب دورًا حيويًا في كيفية إدراك المستثمرين والعملاء لخدمات المراجعة (e.g.,Chaney & Philipich, 2002; Krishnamurthy et al., 2006 Skinner & Srinivasan, 2012; Swanquist & Whited, 2015; Qi et al.,2017) حيث أوضحت الدراسات أن **الضرر بالسمعة** له عواقب وخيمة على مراقبي الحسابات، مثل ارتفاع معدل دوران العملاء وانخفاض حصة سوق

المراجعة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدليل حول كيفية بناء مراقبي الحسابات لسمعة إيجابية هو أكثر محدودية، مع التركيز بشكل أساسي على منشآت المراجعة التي اكتسبت سمعتها بالفعل من خلال **حجم الشركة** (e.g., Big N versus Non-Big N) أو **التخصص الصناعي** (DeAngelo, 1981; Defond et al., 2000; Knechel et al., 2007; DeFond & Zhang, 2014).

ولذلك فقد ربط DeAngelo (1981) بين **السمعة وجودة المراجعة** باستخدام حجم منشأة المراجعة كمؤشر للجودة وأكد علي أن منشآت المراجعة الكبرى لديها حافز أكبر لإنتاج عمليات مراجعة عالية الجودة لأنها تستفيد من المزيد من الأتعاب شبه المحددة للعملاء، وأن لديها المزيد لتخسره (خسارة العديد من العملاء الآخرين أو تخفيض الأتعاب) إذا مضت قدمًا في تقديم عمليات مراجعة ذات جودة منخفضة وعدم التقرير عن التحريفات الجوهرية (DeAngelo, 1981; Piot, 2005; Aronmwan et al.,2013) ، ويتوافق ذلك مع نتائج Klein & Leffler (1981) من أن منشآت المراجعة ذات السمعة الجيدة تتمتع بالانتماء لجودة عالية بسبب تدفق الدخل المرتبط بالمراجعة وستبذل كل ما في وسعها للحفاظ عليها، كما أشار Shapiro (1983) إلي أن المنشآت ستحصل على علاوة أتعاب بسبب الدافع لأداء مراجعة عالية الجودة أو بسبب التكلفة التي تتكبدها للحفاظ على سمعتها، أما Beatty(1989)فقد جادل بأن منشآت المراجعة التي أنفقت أكثر على رأس مال السمعة لديها دافع أكبر لتقليل الأخطاء (Aronmwan et al.,2013).

وبنتائج مختلفة تمامًا، توصل Mohamad & Nassir (1997) في دراستهما **لسمعة** منشآت المراجعة في البيئة الماليزية إلي أنه على الرغم من أن منشآت المراجعة ذات السمعة الطيبة لديها حافز للفحص والتقرير عن المخالفات بسبب الخوف من فقدان السمعة، إلا أن إدراك مستخدمي المعلومات المالية مهم. وأظهرت **النتائج** التي توصلا إليها على وجه التحديد أن المستثمرين الماليزيين لا يلاحظون أي تأثيرات على سمعة منشآت المراجعة وأنهم (Big Four و Non Big Four) يقدمون جميعًا خدمات متجانسة، وهو ما عارضه فيه Lennox (1999) من أن كبار (**مراقبي الحسابات ذوي السمعة الطيبة**) لديهم مصلحة أكبر لتجنب إصدار تقارير غير دقيقة (Aronmwan et al.,2013).

ومن زاوية مختلفة فقد أوضح Mayhew (2001) أن **السمعة** تعمل كآلية داخلية تولد جهد وجودة مراجعة عالية عندما يعتمد الطلب على خدمات مراقب الحسابات المستقبلية على سمعته، ولضمان أن يلعب مراقب الحسابات دورًا ذا قيمة اقتصادية في السوق، تؤثر سمعة مراقب الحسابات على قرارت المديرين الاستثمارية. من خلال إضافة المصداقية إلى تلك التقارير، وبدون مراقبي حسابات ذوي سمعة طيبة، يجب ألا يصدق المستثمرون إفصاحات المديرين.

ومن زاوية أخري أوضح (2002) Aldred أن رأس مال **سمعة منشأة المراجعة** يمثل خبرتها والتزامها بمستوى عالٍ من الجودة. كما أنه مصدر للميزة التنافسية لها. كما أصبح الحفاظ على رأس مال السمعة أكثر أهمية في بيئة ما بعد إنرون Enron حيث يواجه مراقبو الحسابات مخاطر أعلى من التقاضي وارتفعت تكاليف المسؤولية المهنية بأكثر من ١٠٠٪ لمراقبي الحسابات الأربع الكبار (Krishnan, 2004).

وفي مقابل ذلك تتمتع منشآت المراجعة الكبيرة **بسمعة طيبة** لامتلاكها موارد مالية ومرافق بحثية أفضل، وتكنولوجيا فائقة وموظفين موهوبين لأداء عمليات المراجعة مقارنة بمنشآت المراجعة الصغيرة، إضافة لمقاومة ضغوط الإدارة (Sori et al., 2006; Abid et al., 2018) .

أما(2008) .Weber et al فقد ربط سمعة منشآت المراجعة التي تستخدم واحدة من الأربع الكبار (KPMG) كدراسة حالة وحدوث فضيحة مالية تورطت فيها منشأة مراجعة وأحد عملائهم في ألمانيا واكتشفوا أن هناك انخفاضًا في عدد عملاء KPMG نتيجة للفضيحة وأن العملاء الآخرين لـ KPMG واجهوا عوائد متناقصة. نتيجة الدعاية السلبية المرتبطة بالفضائح المالية.

ومن جانبه أوضح (2010) Tangpinyoputtikhun & Thammavinyu **السمعة** باعتبارها هوية تنظيمية تغطي أربعة مجالات نشاط تشمل: المنتج أو الخدمة التي يتم إنتاجها أو تسويقها، البيئة (المادية) لعملية الإنتاج والبيع – كيف يتم تقديم الأنشطة وتسويقها، السلوك – كيف يتصرف أعضاء المنظمة تجاه بعضهم البعض ومع الآخرين، والتحسين المستمر واكتساب المعارف الرئيسية من خلال التعليم والتدريب (Susanty & Gunawan,2015).

ويخلص الباحث مما سبق بأن سمعة مكتب مراقب الحسابات:

- **تشير** للصورة التي يتم بناؤها وتحقيقها بمرور الوقت من قبل منشآت المحاسبة والمراجعة. نتيجة لمجموعة مراقبو الحسابات التي تمتلكها الشركة، واسم العلامة التجارية، وجودة المراجعة المدركة والناتجة عن دعاوى قليلة لتجنب تكاليف التقاضي والمطالبات القانونية للمستثمرين.
- **يهتم** مراقبو الحسابات ببناء سمعة إيجابية في السوق حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالعملاء وتحسين الحصة السوقية وكسب علاوة أتعاب إضافية، وتحقيق ميزة تنافسية، وتعزيز ثقة الجمهور في التقارير المالية وفق دراسات (Bergner et al., 2020; McKenna et al., 2020; Blum et al.,2021).

- **أن مكاتب** المراجعة ذات السمعة الطيبة لديها حافز للفحص والتقرير عن المخالفات بسبب الخوف من فقدان السمعة، وأن السمعة تعمل كآلية داخلية تولد جهد وجودة مراجعة عالية عندما يعتمد الطلب على خدمات مراقب الحسابات المستقبلية على سمعته، وبدون مراقبي حسابات ذوي سمعة طيبة، يجب ألا يصدق المستثمرون إفصاحات المديرين.

- **يُعد** نظام رقابة الجودة الخاص بمنشأة المراجعة أمرًا محوريًا لسمعتها في تقديم عمليات مراجعة مستقلة وعالية الجودة. ويرجع ذلك إلى أن نظام رقابة الجودة الفعال يوفر أساسًا للتأكيد للجمهور والمنظمين أن مراقبي الحسابات أثناءعمليات المراجعة، قد مارسوا العناية المهنية اللازمة من خلال الامتثال للمعايير المهنية. كما توفر عملية رقابة جودة المراجعة القوية ضمانات معقولة لأسواق رأس المال يمكن الاعتماد عليها في المعلومات التي يتم التقرير عنها من قبل الشركات (McKenna et al.,2020).

- **يُعد** الحفاظ على السمعة أمرًا أساسيًا لقدرة منشأة المراجعة على تنفيذ مهمتها. يمكن للمرء أن يرى سمعة منشأة المراجعة على النحو التالي: (١) تصرفات الشركة (على سبيل المثال، هياكل الحوكمة ، والتوظيف، وتقييم الأداء، والتدريب، والضوابط الداخلية) ؛ (٢) تصرفات الأفراد في المنشأة وكيف تتأثر أفعالهم بسياسات المنشأة الخاصة وتعكسها ؛ و (٣) تصرفات عدد قليل من الأفراد "السيئين" التي قد تنتشر داخل المنشأة على الرغم من الإجراءات القوية لتلافيها(McKenna et al.,2020)

ومهنيًا وتنظيميًا فقد أدي إخفاق Arthur Andersen's الملحوظ في المراجعة لشركة إنرون وغيرها من الفضائح ذات الصلة بالمحاسبة التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، مثل تلك التي تتضمن (Sunbeam;WorldCom; Waste Management) ، إلى دفع الكونجرس الأمريكي لتمرير قانون Sarbanes–Oxley Act of 2002 والذي حظر على مراقبي الحسابات تقديم خدمات استشارية من أجل الحفاظ على استقلاليتهم وأداء عمليات مراجعة عالية الجودة، حيث تعتبر سمعة مراقب الحسابات أمرًا بالغ الأهمية لأن الرأي السائد بين الشركات هو أن مراقبي الحسابات ذوي السمعة الطيبة يؤدون عمليات مراجعة عالية الجودة ويصادقون بشكل أفضل على موثوقية المعلومات المقدمة في القوائم المالية (Krishnamurthy et al., 2006).

كما أكد **منظمو المهنة** على تطوير ومتابعة ضوابط الجودة الفعالة لمنشأة المراجعة. في الآونة الأخيرة، أصدر مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة Public Company Accounting Oversight Board(PCAOB) **إصدارًا مفاهيميًا** لتحديث معيار رقابة الجودة (PCAOB, 2019). القصد من ذلك هو إعادة النظر في ضوابط الجودة الحالية لمنشأة المراجعة بالنظر إلى التطورات في بيئة الأعمال (على سبيل المثال ، الزيادة في استخدام التكنولوجيا) وزيادة التركيز على حوكمة منشأة المحاسبة والمتطلبات الأخلاقية للمهنة، ويؤكد التركيز المستمر لمنظمي المهنة على الفعالية الكافية لممارسات رقابة الجودة لمنشآت المحاسبة على أهمية أنظمة رقابة الجودة الفعالة للحفاظ على ثقة الجمهور في خدمات المراجعة التي يتم تقديمها (PCAOB, 2019).

وفيما يتعلق بقياس سمعة مكتب مراقب الحسابات، فقد جادل DeAngelo (1981) بأن **حجم** المكتب هو مؤشر لسمعة المكتب وجودة المراجعة. وتبرر ذلك بأن مراقبي حسابات الأسماء التجارية (i.e., Big 5 auditors) أكثر قدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وأكثر استعدادًا للتقرير عما يجدونها من مراقبو الحسابات الآخرين (i.e., non-Big 5 auditors). كما ترتبط **الخبرة** العالية بمراقبي حسابات Big 5 لأنهم لا يمتلكون المزيد من الموارد فحسب، بل يخصصون أيضًا المزيد من الموارد لتدريب الموظفين المتخصصين وفحص الزميل والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالمراقبين غير الخمس الكبار (Dopuch & Simunic. 1982; Craswell et al., 1995; Kanagaretnam et al., 2010)، وبالمثل، ترتبط الاستقلالية العالية بمراقبي الحسابات الخمسة الكبار لأنهم يتمتعون بسمعة أعلى في رأس المال مقارنة بالمراقبين من غير الخمس الكبار. كما تحفز مخاطر التقاضي وفقدان السمعة مراقبو الحسابات الخمس الكبار على البقاء مستقلين. ففي أعقاب فضيحة Arthur Andersen، استقالت شركة PricewaterhouseCoopers & Deloitte) (Ernst & Young; Touche من أكثر من ١٢٠٠ عميل للتخفيف من مخاطر التقاضي (Kanagaretnam et al.,2010).

ووفقًا لـ Gregory & Jeanes (2000) فإنه يمكن الاستدلال علي جودة المراجعة من **نوع مكتب المراجعة**. وقد يتم تصنيف منشآت المراجعة على نطاق واسع إلى قسمين (حسن السمعة وغيري حسن السمعة) (Reputable and not Reputable).

وكذلك وفقًا لـ Fuerman and Kraten (2008) فقد نجحت بعض الدراسات حول سمعة منشأة المراجعة في تجميع سوق خدمات المراجعة في أربعة مستويات مختلفة الحجم: المجموعة الأولى Big Four / Six / Eight هي الأكبر على الإطلاق حيث تشير مؤشرات Compustat Research Insight إلى أن ٤٩٦ شركة من أصل ٥٠٠ شركة تخضع للتدقيق من قبل هذه المجموعة.

والمجموعة الثانية وهي المتوسطة ٢ "Medium 2" وتتكون من (BDO Seidman and Grant Thornton)، وتتكون المجموعة الثالثة من مكاتب المراجعة باستثناء(Big 4 and the Medium 2) مع شريكين أو أكثر، وتتكون المجموعة الرابعة والأصغر من حيث الحجم من ممارسين فرديين أو شريك واحد (Fuerman and Kraten, sole practitioners, or one partner CPA firms 2008).

ومن جانبه أوضح Kanagaretnam et al.(2010) أنه على الرغم من محدودية الأدلة التجريبية على **سمعة** مراقبي الحسابات في الصناعة المصرفية، إلا أن الحوافز الاقتصادية التي يواجهها مراقبو الحسابات الأربع الكبار للبنوك مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى. أي الحفاظ على رأس مال السمعة والحد من مخاطر التقاضي. بالإضافة إلى ذلك ، قد يكون **نوع مراقب الحسابات** ذا أهمية أكبر للصناعات مثل البنوك.

ومن جانبها إستخدمت دراسة Hapsoro & Suryanto (2017) سمعة مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة كمؤشر لسمعة مراقب الحسابات. وذلك استنادًا إلى البحث الذي أجراه Almutairi (2007)، حيث يمكن لعملاء منشآت المحاسبة المتخصصة الحصول على قيمة اقتصادية أكبر (تصنيف ائتماني أعلى وتكلفة ديون أقل) من عملاء منشآت المحاسبة غير المتخصصة. كما أن القيمة الاقتصادية لعملاء منشآت المحاسبة المتخصصة الذين يعانون من ضائقة مالية أعلى من القيمة الاقتصادية لعملاء منشآت المحاسبة المتخصصة الذين لم يواجهوا ضائقة مالية.

وفي نفس **السياق** أوضحت دراسة Rama, et al., (2020) أن السمعة هي مزيج من الأنشطة على مدى عمر الكيان، وتتطلب الاتساق في تصرفات الكيان لفترة طويلة لتشكيل السمعة، وستتمتع منشأة المحاسبة العامة بسمعة تعكس الجودة من العمل في مختلف الخدمات التي تقدمها، مثل المحاسبة، المراجعة، والضرائب والاستشارات الإدارية واستشارات أنظمة الكمبيوتر واختيار الموظفين وغيرها. وفي هذه الدراسة، ما المقصود بمراقب حسابات حسن السمعة هو منشأة محاسبة عامة أو منشأة مراجعة كبيرة؟ حاليًا ، أكبر منشأة مراجعة في العالم هي The Big 4 (Deloitte, PriceWaterhouse Coopers, Ernest & Young, and KPMG)

وفي **البيئة المصرية**، فكما أشار El-Dyasty (2017) بأن مصر لديها بيئة فريدة من نوعها. توفر القوانين واللوائح أساسًا لمساعدة منشآت المحاسبة على إجراء مراجعة ذات جودة أعلى. يمكن إجراء المراجعة في مصر من خلال مراجعة فردية أو مشتركة أو مزدوجة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن لأنواع مختلفة من مراقبي الحسابات إجراء المراجعة في مصر، وبالتالي قد تكون النظرة التقليدية

لمنشآت المراجعة الكبرى مقابل منشآت المراجعة غير الكبيرة غير مناسبة في مصر. كما تتمتع منشآت المراجعة المحلية بمكانة قوية في السوق المصري. علاوة على ذلك ، تقوم مؤسسة حكومية تسمى **الجهاز المركزي للمحاسبات** ASA بإجراء مراجعة على أساس إلزامي بموجب القوانين لمراجعة حسابات الشركات التي تساهم الدولة المصرية بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها. لذلك ، فإن سوق المراجعة المصري سوق فريد ومعقد للغاية. يمكن لمنشآتي مراجعة أو أكثر المشاركة في عملية المراجعة طواعية أو إلزامية في نفس الوقت. يجوز لكل منشأة عامة أن تختار، بناءً على تقديرها، تعيين منشأة محاسبة واحدة أو أكثر [المادة ١٠٣ من القانون ١٩٨١/١٥٩]. تعتبر منشآت المحاسبة العامة فقط هي التي تقوم بإجراء المراجعة في الشركات المملوكة ملكية عامة. وفقًا لذلك، إذا قررت شركة ما تعيين أكثر من منشأة مراجعة واحدة ، فسيتم تطبيق مراجعة مشتركة (El-Dyasty & Elamer, 2021).

ويتم **تصنيف منشآت المراجعة في مصر** إلى فئتين رئيسيتين، المنشآت المنتسبة لمنشآت مراجعة أجنبية ومنشآت مراجعة محلية. تشمل **الفئة الأولى** جميع مستويات منشآت المراجعة، بما في ذلك المراجعون الكبار. تشمل الفئة الأخرى المنشآت الصغيرة التي لا تنتمي إلى منشآت أجنبية. وما يثير الاهتمام في السوق المصري هو حقيقة أن العديد من منشآت المراجعة تسعى إلى تمييز نفسها من خلال الانتساب إلى منشآت مراجعة أجنبية. قد لا يتم ملاحظة هذه الميزة في جميع أنحاء العالم. أيضًا، تعتبر Big 4، من الناحية القانونية، علامات تجارية وليست كيانات قانونية بسبب قيود القانون المصري(El-Dyasty & Elamer, 2021).

ويخلص الباحث مما سبق، واعتمادًا علي دراسات (DeAngelo,1981; Dopuch & Simunic. 1982; Gregory & Jeanes, 2000; Craswell et al., 1995; Fuerman and Kraten, 2008; Kanagaretnam et al., 2010; El-Dyasty, 2017; Bergner et al.,2020; Rama, et al., 2020; McKenna et al., 2020; Blum et al.,2021;El-Dyasty & Elamer, 2021؛ زيتون) سيتم الاعتماد علي **نوع مكتب مراقب الحسابات كمؤشر لسمعة وجودة أداء المكتب.** يتم بناء سمعة مكتب مراقب الحسابات. نتيجة لمجموعة المراجعين الذين يمتلكهم المكتب، واسم العلامة التجارية التي ينتسب إليها المكتب، وجودة المراجعة المدركة والناتجة عن دعاوى قليلة لتجنب تكاليف التقاضي والمطالبات القانونية للمستثمرين، ويهتم مراقبي الحسابات ببناء سمعة إيجابية في السوق حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالعملاء وتحسين الحصة السوقية وكسب علاوة أتعاب إضافية، وتحقيق ميزة تنافسية، وتعزيز ثقة الجمهور في التقارير المالية، كما يوجد لدي مكاتب المراجعة حافز للفحص والتقرير عن المخالفات بسبب الخوف من فقدان السمعة، وأن السمعة تعمل كآلية داخلية تولد

جهد وجودة مراجعة عالية عندما يعتمد الطلب على خدمات مراقب الحسابات المستقبلية على سمعته، كما يوفر نظام رقابة الجودة الفعال أساسًا للتأكيد للجمهور والمنظمين أن مراقبي الحسابات أثناءعمليات المراجعة، قد مارسوا العناية المهنية اللازمة من خلال الامتثال للمعايير المهنية. كما توفر عملية رقابة جودة المراجعة القوية ضمانات معقولة لأسواق رأس المال يمكن الاعتماد عليها في المعلومات التي يتم التقرير عنها من قبل الشركات.

٦-١-٢ تحليل الدراسات السابقة المعنية بدقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات

وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة U.S. GAAP، يتم إعداد القوائم المالية على افتراض أن الكيان الذي يُعد التقارير سوف يستمر كمنشأة مستمرة بعد تاريخ القوائم المالية (FASB, 2014)، وتتطلب معايير المراجعة من المراجع الخارجي تقييم فرضية الاستمرارية، وإذا لزم الأمر، التعبير عن شكوك حول معقولية الافتراض الوارد في تقرير المراجع (PCAOB ,2015). يُعرف تقرير المراجعة المعدل هذا عمومًا **برأي الاستمرارية** (GCO) A Going (Berglund,2020) Concern Opinion.

ويشير **معيار** 570 **ISA** المعدل لسنة ٢٠١٥ لإفتراض الاستمرارية بأنه يشير إلى فكرة أن "الكيان يُنظر إليه على أنه مستمر في العمل في المستقبل المنظور" (الفقرة ٢). وينص المعيار أيضًا على أنه يتعين على الإدارة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إلا إذا كان هناك نية لإيقاف العمليات التجارية أو ليس هناك خيار آخر سوى القيام بذلك. كما أوضح المعيار أن مراقب الحسابات مسؤول (١) عن جمع أدلة مراجعة كافية حول مدى ملاءمة إعداد الإدارة للقوائم المالية باستخدام إفتراض الاستمرارية ؛ و (٢) لاستنتاج مدي قدرة شركة العميل في مواصلة عملها في السنة المالية التالية (Osman et al.,2012 ;George-Silviu & Melinda-Timea ,2015)، فمراقب الحسابات ليس مسؤولاً عن التنبؤ بفشل الشركة، أو الحوادث المستقبلية، ولكن يجب عليه إصدار رأي حول فرض الاستمرارية عندما يكون ذلك ضروريًا لإعطاء إشارات تحذيرية علي الأقل لأصحاب المصلة.

وبالتالي يجب على مراقبي الحسابات إصدار رأي مراجعة غير معدل (أي رأي غير متحفظ أو "نظيف") عندما يخلصون إلى أن القوائم المالية للشركة معدة ، من جميع النواحي الجوهرية ، وفقًا لإطار التقرير المالي المنطبق (على سبيل المثال ، تعطي صورة حقيقية وعادلة). وعندما يكون هناك شك جوهري حول مدى ملاءمة استخدام افتراض الاستمرارية ، يجب على مراقب الحسابات إصدار رأي مراجعة معدل لاستمرارية العميل(Hardies et al., 2016, 2018) .

وفي هذا **الإطار** يواجه مراقبو الحسابات مجموعتين من الحوافز الاقتصادية عند تقييم إفتراض الاستمرارية أو **نوعان** من أخطاء **التصنيف الخاطئ: أولاً: خطأ التصنيف من النوع الأول** a Type I misclassification error إذا أصدروا GCO لشركة بقيت على قيد الحياة لمدة عام واحد على الأقل بعد تاريخ القوائم المالية – قبول خاطئ (a false – positive) فقد يفقد مراقبو الحسابات ذلك العميل (وما يرتبط به من إيجارات مستقبلية). من المرجح أن يغير العملاء المراجعون بعد تلقي تقرير GCO (Geiger et al., 1998; Hardies et al., 2016,2018). **ثانيًا: خطأ التصنيف من النوع الثاني** a Type II misclassification error إذا فشل مراقبو الحسابات في إصدار تقرير GCO لشركة لم يعد لها وجود في غضون عام واحد من تاريخ القوائم المالية– رفض خاطئ (a false– negative) والتعرض لمخاطر تكاليف التقاضي وفقدان السمعة (Carcello &Palmrose, 1994; Hardies et al.,2016,2018). كلا النوعين من سوء التصنيف يُحدث مشاكل (ضجيج) في تقارير مراقبي الحسابات ، وبالتالي يقلل من المعلوماتية informativeness لتقارير مراقبي الحسابات. ومن ثم ، فإن إصدار تقارير مراجعة "غير دقيقة" inaccurate يشكل أمثلة على فشل وإخفاقات إعداد تقارير مراقبي الحسابات.

وفي هذا السياق يُظهر البحث الأكاديمي نتائج متباينة فيما يتعلق بتقارير مراقبي الحسابات حول قضايا الاستمرارية. وبناءً على ذلك، فإنه يمكن التمييز بين الدقة والمعلوماتية Accuracy and Informativeness (Woudenberg et al.,2019). ففيما يتعلق حول **بدقة** Accuracy تقارير مراقبو الحسابات يركز البحث الأكاديمي بشكل أساسي على أخطاء النوع الأول والنوع الثاني Type I and Type II errors . حيث تحفز تكاليف التقاضي والسمعة المحتملة مراقبو الحسابات على إصدار تقارير مراجعة دقيقة (أي تقليل تصنيفات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني). وفي تجميعهم البحثي Carson et al. (2013) حول تقارير الاستمرارية لمراقبي الحسابات. بلغت تقارير معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة على التوالي منها٤٠ إلى ٥٠ في المائة للشركات الأمريكية فقط. وفي المقابل أظهرت دراسة DeFond and Zhang (2014) عن معدلات خطأ مماثلة في مراجعتهما لأدبيات المراجعة. ومن جانبها أشارت دراسات (e.g.,Carson et al., 2013; Kaplan & Williams, 2013; Amin et al.,2014; DeFond & Zhang, 2014) لتأثير هذه الأخطاء من النوع الأول والثاني، مثل ارتفاع تكاليف التمويل وتغيير مراقبو الحسابات في حالة حدوث أخطاء من النوع الأول، وتكاليف التقاضي والإضرار بسمعة مراقب الحسابات في حالة حدوث أخطاء من النوع الثاني(Woudenberg et al., 2019). كما يمكن التساؤل عما إذا كان تقرير مراقب الحسابات يحتوي على قيمة إعلامية في سياق قضايا الاستمرارية؟ تُظهر الأبحاث السابقة

(e.g., O'Reilly, 2010; Mock et al., 2013; Amin et al. 2014; Abad et al., 2017) ، المتعلقة بالقيمة الإعلامية لتقارير مراقبي حسابات الشركات المستمرة نتائج متباينة أيضًا يتم قياسها في الغالب بناءً على رد فعل السوق أو التجربة بين مستخدمي القوائم المالية (Woudenberg et al., 2019).

ويظهر من التحليل السابق أنه عندما يتناول البحث الأكاديمي دور مراقب الحسابات، فإنه لا يركز (بشكل صريح) على دور إدارة الشركة فيما يتعلق بتقارير الاستمرارية. فإنه من المنطقي أن يؤخذ دور إدارة الشركة في الاعتبار فيما يتعلق بالاستمرارية، حيث يتعين على مراقب الحسابات إبداء رأي ما إذا كانت المعلومات المقدمة من قبل إدارة الشركة تعطي صورة حقيقية وعادلة أم لا. لذلك، من المطلوب، التمييز بشكل أفضل بين الإدارة وأدوار مراقبي الحسابات في الإفصاح عن أوجه عدم التأكد المتعلقة بالاستمرارية. وفي ضوء ذلك ، نطرح السؤال التالي: هل يوفر الإطار التنظيمي (الدولي) الحالي فيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة أساسًا مناسبًا لكل من إدارة الشركة و مراقب الحسابات للتقرير (بدقة وبمحتوي معلوماتي) عن الاستمرارية؟، وذلك تزامنًا مع مطالب أصحاب المصلحة بزيادة تركيز كل من الإدارة و مراقبي الحسابات على الأمور الهامة بشأن الاستمرارية. وباستخدام نتائج البحث الأكاديمي بشأن إدراكات المستخدمين للقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات ، أراد مجلس IAASB تعزيز قيمة وأهمية وملائمة تقرير مراقب الحسابات من خلال مراجعة هيكله ومحتواه، واعتبار تقارير مراقب الحسابات عن الاستمرارية كجزء من هذا المشروع (Woudenberg et al.,2019).

ولذلك ففيما يتعلق **باهتمام المشرعين والمنظمين**، فما زالت مسؤولية مراقبي الحسابات عن توفير إنذار مبكر بشأن فشل العميل الوشيك ، من خلال تقرير معدل عن إستمرارية العميل تجذب اهتمام المشرعين والمنظمين (PCAOB, 2011; European Commission, 2010; Financial Reporting Council, 2014; Financial Reporting Council, 2018; PCAOB, 2017) وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من إخفاقات الشركات، هناك اهتمام متجدد بسؤال "أين كان المراجعون؟ من إصدار تقارير مراجعة نظيفة لشركات أفلست بعد فترة قصيرة (Hossain et al., 2020)، فقد قام PCAOB مؤخرًا بمراجعة معيار إعداد تقارير المراجعة، ويتطلب المعيار الجديد AS 3101 (PCAOB, 2017)، من مراقب الحسابات الإفصاح عن أمور المراجعة الهامة في رأي المراجعة. يشير AS 3101 على وجه التحديد أن تقييم مراقب الحسابات لقدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة "يمكن أن يمثل أيضًا مسألة مراجعة هام وحرج"، وهو ما يُعد تأكيد إضافي حتي لو حدث تداخل بين المعلومات المفصح عنها كأمور مراجعة هامة ومعلومات الفقرة التوضيحية الخاصة بالرأي عن الإستمرارية (Hossain et al., 2020).

وفيما يتعلق **بمعايير المراجعة** ، فإنها تتطلب من منشآت المحاسبة تقييم حالة الاستمرارية في كل تكليف مراجعة، وعندما يكون من الملاءم، تعديل تقاريرها لإبلاغ قارئي البيانات المالية بوجود "شك كبير" حول قدرة عملائهم على الاستمرار كمنشأة مستمرة، بعد تقييم خطط الإدارة للتخفيف من التأثير السلبي لمثل هذه الظروف والأحداث ، وقدرتها على تنفيذ هذه الخطط ، لا يزال مراقبو الحسابات يساورهم مثل هذا الشك ، عندئذ يكون هناك حاجة إلى إصدار رأي بشأن الاستمرارية (AICPA,1988) ، وبالمثل ، يتطلب معيار المراجعة الدولي رقم 315 (IAASB, 2010) أن يقوم مراقبو الحسابات بتقدير مخاطر أعمال العميل ، لتقييم مدى ملاءمة استخدام الإدارة لافتراضات الاستمرارية. ومن جانبه قام قانون Sarbanes–Oxley Act 2002 (SOX) بتحويل وضع معايير المراجعة للشركات العامة إلى PCAOB. بعد اعتماد معايير المراجعة الخاصة بـ AICPA في البداية، قام PCAOB بعد ذلك بمراجعة العديد من المعايير؛ ومع ذلك ، فإن معيار PCAOB الحالي (AS 2415) بشأن التقييم المستمر وإعداد التقارير له لغة مشابهة تمامًا للغة SAS رقم 59 (Hossain et al., 2020).

حيث يتطلب **معيار** SAS رقم 59 ، وهو معيار التقرير ذي الصلة بالاستمرارية، من مراقبي الحسابات تقييم استمرار وجود كل عميل لمدة عام واحد من تاريخ القوائم التي يتم مراجعتها. إذا كان لدى مراقب الحسابات ، بعد النظر في خطط الإدارة للتخفيف من أي مخاوف، والتنفيذ الناجح لتلك الخطط ، شك كبير حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، فيجب تعديل رأي المراجعة ليعكس حالة عدم التأكد هذه. وبالتالي ، فإن تقييم الاستمرارية هو مسألة تتعلق بالحكم المهني لمراقبي الحسابات ، وبموجب هذا المعيار ، يتعين على مراقبي الحسابات التقرير بناءً على معرفتهم بالعميل في وقت إعداد التقرير. وإذا فشل المراجع في دمج المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب في اتخاذ هذا الحكم، فمن المرجح أن يحدث خطأ من النوع الأول أو النوع الثاني. ومع ذلك ، يمكن أن تنشأ هذه "الأخطاء" أيضًا عندما يقوم المراجع بدمج جميع المعلومات المتاحة بشكل مناسب ولكن تتغير حالة العميل في العام المقبل بسبب أحداث غير متوقعة. يمكن أن تحدث أخطاء النوع الثاني أيضًا عند تصفية العميل طواعية. وبالتالي ، من منظور المعايير المهنية ، لا يمكن اعتبار حالات سوء التصنيف التي نوقشت أعلاه " أخطاء التقرير" (Geiger & Rama, 2006; Carson et al., 2013).

وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠١٦ ، تمت مراجعة وتعديل معايير تقارير مراقبي الحسابات بشكل كبير، بما في ذلك التغييرات ذات الصلة أيضًا بتقرير الاستمرارية. مع المعايير الجديدة والمعدلة في السلسلة series 700–701–706 the ومراجعة المعيار 570 الخاص بالاستمرارية، حيث تم إدراج تعديلات في شكل ومحتوي تقارير مراقبي الحسابات لجميع عمليات

المراجعة، والمسؤوليات المتعلقة بالاستمرارية لكل من إدارة الشركة والمراجع، وتتضمن مسؤوليات الإدارة تقدير قدرة الشركة علي البقاء كشركة مستمرة ومدي ملاءمة استخدام فرضية الاستمرار في المحاسبة مع الافصاح عن الأمور ذات الصلة بالاستمرارية، وتتضمن مسؤوليات مراقبي الحسابات استنتاج مدي ملاءمة استخدام الإدارة لإفتراض الاستمرار في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بشأن الاستمرار والافصاح للمسؤولين عن الحوكمة عن الأمور الرئيسية للمراجعة (مشابط، ٢٠٢٠؛Woudenberg et al.,2019)، وبالتالي ، يوفر تقرير مراقب الحسابات تفسيرات واضحة لمسؤوليات مراقب الحسابات ولمسؤوليات الإدارة، إلى جانب شرح لطبيعة ونطاق ومحددات عملية المراجعة، وذلك بهدف تحسين فهم المستخدمين للمراجعة، ولمواءمة توقعات المستخدمين مع المسؤوليات الفعلية للمراجع والإدارة، بالإضافة إلى موثوقية القوائم المالية المراجعة ويمكن أن يكون ذلك مفيدًا في سد فجوة التوقعات ويمكن أن يزيد التركيز على استمرارية المشروع.

ومما سبق نستنتج أنه تم إجراء العديد من التغييرات في **الإطار التنظيمي** التي يمكن أن تسهم في إعداد تقارير أكثر **دقة** وذات محتوي إعلامي حول الاستمرارية. تتضمن هذه التغييرات تركيزًا متزايدًا على التقارير الموثقة حول إنشاء القيمة طويلة الأجل والاستمرارية من قبل إدارة الشركة ، وتحديد المسؤوليات لكل من الإدارة والمراجع في كل تقرير مراجعة وإدراج أمور المراجعة الهامة التي تتيح إمكانية التقرير عن مخاطر الاستمرارية وإجراءات المراجعة المنفذة. كما أن قواعد المراجعة المتعلقة بالاستمرارية توفر مزيدًا من الإرشادات ويبدو أنها تضع مسؤوليات أعلى على المراجع مقارنة بالإرشادات والمتطلبات الواردة في المعايير المحاسبية. يبدو هذا الموقف غير مرغوب فيه ، حيث إن إدارة الشركة هي أول من يقوم بالتقرير في القوائم المالية ، وبعد ذلك يقوم مراقبو الحسابات بمراجعة هذه القوائم المالية والتقرير عن نتائجها في تقرير مراقب الحسابات الخاص به. يرجع هذا الموقف إلى اختلاف واضعي المعايير الذين يبدو أنهم يتبعون طريقهم الخاص ووتيرتهم الخاصة ، بدلاً من العمل معًا على غرار نهج شامل. يجب أن يضمن مثل هذا النهج الشامل أن مسؤوليات إدارة الشركة والمراجع متوافقة ، مما يؤدي إلى تحسين إعداد التقارير حول الاستمرارية. ومع ذلك ، في الوضع الحالي، لا يوجد تقارب ولا تتماشى مسؤوليات إدارة الشركة والمراجع بشكل كامل.

وفي المقابل ففي بيئة الممارسة المهنية في مصر، أشارت يوسف (٢٠١٧) **إلي أنه بالرغم** من أن معايير المراجعة المصرية هي ترجمة لمعايير المراجعة الدولية، إلا إنها لم تتابع التطورات الأخيرة التى أجريت على معايير (IAS 570,700,701,706). فلقد تم إدخال العديد من التعديلات عليها معظمها يهدف إلى تحسين قيمة الاتصال لتقرير المراجعة، وتحسين فهم وامكانية قراءة تقرير المراجعة، علاوة على توفير مزيد من الشفافية بشأن عملية المراجعة، بينما توقف واضعو معايير المراجعة

المصرية عند ترجمة معايير المراجعة الدولية الصادرة سنة ٢٠٠٣، ولم يتم متابعة ما حدث بعد ذلك من تطورات، الأمر الذى أدى إلى اتساع الفجوة بين معايير المراجعة الدولية والمصرية. وإن كان الاتجاه في بلدان العالم نحو الالتزام بمعايير المراجعة الدولية كما أشارت دراسة مشابط (٢٠٢٠).

٦-١-٣ تحليل الدراسات السابقة المعنية بدقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات وأثر سمعة مكتب مراقب الحسابات عليها واشتقاق فروض البحث

فيما **يتعلق بدقة وجودة تقارير مراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية** أظهرت دراسات (Geiger et al., 2005; Carcello et al., 2009; Carey et al., 2012; Nogler, 2008) انخفاض نوعي التصنيف الخاطئ بخصوص الاستمرارية بعد أزمة Enron مقارنة بالفترة التي قبل الأزمة، وأن مراقبي الحسابات أصدروا أراء تتلق بالاستمرارية لعملاء أفلسوا لاحقًا في سنوات ما بعد Enron مقارنة بالسنوات التي سبقتها، وتتوافق هذه النتائج مع **تحسَّن** دقة تقارير الاستمرارية وزيادة تحفظ المراجعين وإصدار عدد أكبر من الآراء المعدلة المتعلقة بالاستمرارية بعد أزمة Enron (Sanoran, 2018). كما أن تجنب وجود فضائح محاسبية في الشركات الكبيرة والتي تتسبب في ضرر وخسارة لكثير من الأطراف يكون من خلال توفير معلومات شفافة من قبل المراجعين الذين يقومون بفحص القوائم المالية، وإصدار بيانًا واضحًا عن الحالة الحقيقية للشركة العميلة ، سواء كان بإمكانها الاستمرار في العمل حتى السنة المالية التالية أم لا (Arifah & Wijayanti ,2014). حتي وإن كان وجود رأي الاستمرارية في الشركة يعني أن قدرة أعمال الشركة في المستقبل لم تعد واعدة ، أو بعبارة أخرى ، كان الكيان بالفعل على وشك الإفلاس. هذا الحذر ضروري يجب ملاحظته من قبل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار. ومن ثم ، يحتاج المستثمر إلى معرفة حقيقة الوضع المالي للشركة، خاصة فيما يتعلق ببقائه على قيد الحياة قبل أن يقرر الاستثمار.

وفي الجانب الأخر، تم إجراء بعض الأبحاث حول تأثير **سمعة مراقب الحسابات** على رأي التدقيق الخاص بالاستمرارية، من بينها (e.g., Ardiani et al., 2012; Wahyuningsih,2015)، وأظهرت النتائج العلاقة والتأثير بين سمعة مراقب الحسابات على رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. مقارنة بنتائج دراسات (Pratiwi, 2013; Werastuti, 2013) والتي أظهرت دليلًا تجريبيًا على أن سمعة مراقب الحسابات لا تؤثر على رأي المراجع بشأن الاستمرارية (HS & Azzahra, 2020).

فمن جانبها أشارت دراسة(2020) HS & Azzahra إلي أنه من المرجح أن يقوم مراقبو الحسابات ذوو السمعة الطيبة بإصدار رأي مراجعة بشأن الاستمرارية إذا كان العميل يعاني من مشاكل تتعلق

بالاستمرارية، وأن المراجعون مسؤولون عن التأكيد عن معلومات عالية الجودة مفيدة لصنع القرار HS) & Azzahra ,2020)

ويتفق في ذلك (2021) dan Nengzih من أن مراقب الحسابات مطالب بتقديم رأي حول الحالة الحقيقية للشركة والذي يكون له تأثير على إجراءات اتخاذ القرار للمستخدمين من القوائم المالية، وبالتالي يتحمل مراقب الحسابات مسؤولية الحفاظ على الثقة العامة(الجمهور) والحفاظ على الاسم والسمعة.

وفي هذا السياق أيضًا تشير أدبيات المراجعة (e.g., DeAngelo, 1981; Mutchler et al., 1997; DeFond & Lennox, 2011; Kaplan & Williams, 2012; Myers et al., 2013) إلى أن مراقبو الحسابات الأربع الكبار Big 4 يقدمون جودة أعلى من مراقبو الحسابات غير الكبار Non Big 4 ، لذلك ، يمكن أن يكون لنوع مراقب الحسابات Auditor Type تأثير على دقة تقارير الاستمرارية خاصة خلال الأزمة العالمية، ومع ذلك، فإن نتائج تلك الأبحاث المتعلقة بقرارات التقرير عن الاستمرارية الخاصة بمراقبي الحسابات الأربعة الكبار كانت مختلطة (Sanoran ,2018) وهو ما أيدته دراسة Berglund et al.(2018) بإن الأدلة التجريبية على الارتباط بين نوع وحجم مراقب الحسابات والتقرير عن الاستمرارية مختلطة تمامًا فبعض الدراسات التي وجدت ارتباطًا إيجابيًا ، بينما لم يجد البعض الآخر ارتباطًا ، ولا يزال البعض الآخر يجد ارتباطًا سلبيًا.

وفي المقابل توصل Francis & Krishnan (2002) إلي نتائج تفيد بأن بأنه بدءًا من عام ١٩٩٥ كانت منشآت المراجعة الستة غير الكبار Non–Big 6 أكثر ميلًا لإصدار تقارير استمرارية مقارنة بمنشآت المراجعة الستة الكبار Big 6، لأن منشآت المراجعة الستة غير الكبار Non–Big 6 لديها موارد أقل لتتحمل الأثر المالي للتقاضي ومواجهة مخاطر الإفلاس مقارنة بمنشآت المراجعة الستة الكبار Big 6 (Kaplan & Williams,2012).

وتشير **النتائج** التي توصل إليها Geiger & Rama (2006) إلى أن معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني لمنشآت Big 4 أقل بكثير مقارنة بالمنشآتت غير Non Big 4 بما يقدم دليلًا على اختلاف جودة مراجعة Big 4 في التقرير عن مشكلات استمرار العميل.

وجادل Mareque et al.(2017) بأن الرأي في تقرير مراقب الحسابات قد يختلف وفقًا لنوع المراجع الذي أصدره، سواء كان ذلك جزءًا من منشأة كبيرة متعددة الجنسيات أو منشأة وطنية أو مراجع حسابات فردي.

ومن جانبها أشارت دراسة Atmojo & Sukirman (2019) إلي العلاقة السلبية بين سمعة مكتب مراقب الحسابات مقاسة بنوع مكتب مراقب الحسابات وجودة المراجعة.

وفي **البيئة المصرية** فقد أشارت Abdallah (2018) إلي أن البيئة المصرية مثال لسوق رأس المال الناشئ الذي يحاول دعم المستثمرين الحاليين والمستقبليين من أجل جذب الاستثمار الأجنبي. من العوامل الحاسمة لتحقيق هذه الأهداف مصداقية وعدالة التقارير المالية. حيث بحثت الدراسة في الآثار المترتبة على نوع المراجع الخارجي (Big 4 vs local) على جودة التقارير (المقاسة بواسطة بجودة الاستحقاقات وردود فعل المستثمرين ذات الصلة بشأن التسعير خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتظهر النتائج بشكل عام دور المراجع الخارجي الضعيف في الحد من جودة الاستحقاقات. علاوة على ذلك، تعكس النتائج إهمال مستثمري البورصة المصرية و / أو عدم ثقتهم فيما يتعلق بعوامل جودة الاستحقاقات ونوع المراجع الخارجي في تسعير الأسهم.

وفي **تحليله** El-Dyasty (2017) لهيكل **سوق المراجعة المصرية** أشار إلي أن **اللاعبين الرئيسيين** هما منشآت المراجعة التابعة لمنشآت المراجعة الدولية الكبرى Big 4 (٣٤٪) والجهاز المركزي للمحاسبات (٢٢٪) (ASA) . تمثل عمليات المراجع الفردية ٧٢٪ في مصر. يتم إجراء ما يقرب من ١٤ ٪ من عمليات المراجعة بشكل مشترك من خلال شركات المحاسبة العامة. وبالمثل ، تختار ١٤٪ من الشركات المملوكة للدولة مراجعة مزدوجة عن طريق تعيين شركات محاسبة عامة إلى جانب الجهاز المركزي للمحاسبات. **وبالتالي،** من الصعب أن نعزو جودة المراجعة في كل من عمليات المراجعة المشتركة والمزدوجة إلى شركة واحدة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن ٦٠٪ من شركات المراجعة في مصر تتبع لمراجعين أجانب من جميع المستويات. وبالتالي ، فإن **سوق المراجعة المصري معقد.** ويرجع ذلك للتداخل في الأداء بين منشآت المراجعة. إلى جانب ذلك ، لا تتحكم شركات المراجعة الأربع الكبرى في السوق. وقد لا يتمكن بعض المستثمرين من التمييز بين مستويات جودة المراجعة التي تقدمها منشآت المراجعة في مصر التابعة لمراجعين أجانب.

بناءً على هذه النتائج السابقة ، نفترض أن منشآت المراجعة الدولية الكبرى Big 4 تكون أكثر قدرة على تمييز متى يجب تعديل أو عدم تعديل رأيها فيما يتعلق بمساكل وصعوبات استمرارية عملائها. وزيادة المخاوف من مخاطر السمعة والثروة مقارنة بمنشآت المراجعة الدولية غير الكبرى Non Big 4، ومن شأن هذه الدقة العالية أن تؤدي بدورها إلى معدلات منخفضة من التقارير الخاطئة بشأن الاستمرارية وانخفاض نوعي التصنيف الخاطئ بخصوص الاستمرارية وزيادة تحفظ مراقبو الحسابات وإصدار عدد أكبر من الآراء المعدلة المتعلقة بالاستمرارية، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الأول: تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى Big 4 علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

ووفقًا للاتجاه البحثي السابق، والاعتقاد بأن الرأي في تقرير مراقب الحسابات قد يختلف وفقًا لنوع مراقب الحسابات الذي أصدره ، سواء كان ذلك جزءًا من منشأة كبيرة متعددة الجنسيات أو منشأة وطنية أو مراقب حسابات فردي. ترتب على ذلك وجود مجموعة واسعة من الأدبيات التجريبية الدولية (e.g., Dey & Robin, 2011; Herda et al., 2014 ; Mareque et al., 2017) التي حاولت التأكيد علي صحة تصنيف منشآت المراجعة إلى سبع منشآت مهنية: Deloitte ، و Price Waterhouse Coopers ، و KPMG ، و Ernst & Young (تسمى Big 4 في الأدبيات) ، ومنشآت أخرى متعددة الجنسيات BDO ، و Horwath ، و Moore Stephens ، و Grant Thornton و McGladrey and Pullen ، وما إلى ذلك) ، ومنشآت المراجعة الوطنية، والمراجعين الأفراد. حيث تعتبر شركات Big 4 الطبقة العليا the top tier، وظهر مفهوم Second-tier لتقسيم منشآت Non Big 4 إلي طبقتين تشمل Second-tier BDO ، و Horwath ، و Moore Stephens ، و Grant Thornton و McGladrey and Pullen) ، ومنشآت المراجعة الأخري تعتبر منشآت صغيرة أو Third-tier.

ومن جانبها **قامت** دراسة Geiger & Rama (2006) ، بدراسة الاختلافات بين شركات the Big 4, national (second-tier), and regional/local (third-tier) فيما يتعلق بنوعي التصنيف الخاطئ بخصوص الاستمرارية: التقارير المعدلة الجارية الصادرة للعملاء الذين لم يفشلوا لاحقًا (خطأ من النوع الأول) ، وتقارير مراجعة سابقة دون تعديل الاستمرارية للعملاء المفلسين (خطأ من النوع الثاني). وتشير النتائج التي إلى أن معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني لشركات Big 4 أقل بكثير مقارنة بالشركات Non Big 4. في المقابل ، لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (Second-Tier), and (Third-Tier) فيما يتعلق بأي نوع من أنواع الخطأ.

وفي هذا **السياق** توصلت دراسة (Lawrence et al. (2011 لعدم وجود فروق جوهرية في جودة عملية المراجعة المقدمة من قبل منشآت Big 4 and non-Big4 ، كما قامت دراسة Cassell et al., (2013) بدراسة التغييرات في الارتباط بين نوع المراجع Big 4 ، و Second-Tier ، و Other non-Big4 ومصداقية التقارير المالية في أعقاب الأحداث (على سبيل المثال ، فشل Andersen ، صدور SOX ، إنشاء PCAOB ، إلخ) مما أدى إلى نمو كبير في محافظ العملاء من الدرجة الثانية وزيادة التركيز في مراجعات الصف الثاني. **وكشفت** النتائج أن مصداقية التقارير المالية لعملاء الدرجة الثانية كانت أقل من مصداقية عملاء Big 4 ولا يمكن تمييزها عن مصداقية العملاء الآخرين non-

Big 4 قبل Andersen. ومع ذلك، في مرحلة ما بعد Andersen ، إتضح أن مصداقية التقارير المالية لعملاء الدرجة الثانية أعلى من مصداقية العملاء الآخرين من non-Big 4 ولا يمكن تمييزها عن مصداقية عملاء Big 4. وإن إختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة Berglund et al. (2018) ، دقة تقارير منشآت Big 4 مقارنة بمنشآت Second-tier حول الاستمرارية وأنها أكثر تحفظًا وأقل عرضة لأخطاء النوع الأول والنوع الثاني.

أما دراسة Kurniawati et al.(2019) فأشارت لعدم وجود اختلاف في حجم تأثير الانتماء Big4 مقابل الانتماء إلى منشأة من الدرجة الثانية Second-tier. ويتماشى ذلك مع فكرة أن Big4 ومنشآت المراجعة من الصف الثاني Second-tier يُنظر إليها على أنها تطبق معايير جودة موحدة حول العالم، بغض النظر عن الظروف المحلية التي يعملون فيها.

وفي **البيئة المصرية** أوضحت دراسة El-Dyasty & Elamer (2021) إن استراتيجية الانتساب إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية، والتي تعتمد عليها مكاتب المراجعة المصرية، قد تعكس رغبتها في الاستفادة من سمعة المكاتب الأجنبية بهدف زيادة حصتها في سوق خدمات المراجعة المصري. ويمكن القول إن مثل هذه الاستراتيجية تعتبر منهجًا لإقناع أصحاب المصالح بالنظر إلى جميع مكاتب المراجعة المنتسبة إلى مكاتب أجنبية كوحدة واحدة، بما في ذلك مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، على أنها تقدم جودة مراجعة أعلى مقارنة مع مكاتب المراجعة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، من الملاحظ أن مكاتب المراجعة التي تنتسب لأحد المكاتب الأجنبية في سوق خدمات المراجعة المصري لا تقتصر فقط على مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو مكاتب الصف الثاني Second-tier auditors ؛ حيث أن الانتساب إلى أحد المكاتب الأجنبية الأخرى بخلاف المكاتب الكبيرة أمرًا منتشرًا في مصر، ولا يعرف إلا القليل عن جودة الخدمات التي يقدمها هذا النوع من مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية (زيتون،٢٠٢١)، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الثاني: تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

واستكمالاً للبحث السابق، ووفق نتائج دراسة DeFond & Lennox (2011) فإن منشآت المراجعة المحلية لديها دافع للتقرير عن استمرارية الشركات التي تعاني من مشاكل مالية وبطريقة أكثر تحفظًا بسبب أنه خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨، توقفت أكثر من ٦٠٠ منشأة مراجعة صغيرة عن تقديم خدمات المراجعة للشركات العامة ، مما يشير إلى أن عددًا كبيرًا من منشآت المراجعة الصغيرة قيمت مخاطر

الإفلاس لديها بأنها مرتفعة بشكل غير مقبول. نظرًا لتعرضها المتزايد لتكاليف التقاضي الكارثية (Kaplan & Williams, 2012).

كما **تناولت** دراسة Vaicekauskas (2014) جودة خدمات المراجعة التي تقدمها منشآت المراجعة الدولية والمحلية (العاملة على المستوى الوطني).. وتوصلت إلى أن عملاء المراجعة يعتبرون أن المراجعة التي تقدمها منشآت المراجعة المحلية ذات جودة أعلى من تلك التي تقدمها منشآت المراجعة الدولية. وبالمثل، فحص Abid et al. (2018) العلاقة بين نوع مراقب الحسابات وجودة المراجعة في عينة من الشركات المدرجة في بورصة كراتشي للأوراق المالية في باكستان. لم يجدوا فرقًا كبيرًا بين جودة المراجعة التي تقدمها منشآت المراجعة الكبار وغيرها. وأيضًا، تناولت دراسة Semba & Kato (2019) التحقيق في مستويات جودة المراجعة التي تقدمها منشآت المراجعة اليابانية. وتوصلت لعدم وجود فرق بين جودة المراجعة المقدمة من قبل جميع منشآت المراجعة في اليابان. كما هدفت دراسة Kurniawati et al.(2019) إلى التحقق مما إذا كان اختيار منشأة مراجعة محلية تابعة لـ Big4 يؤثر على هيكل رأس مال الشركات المدرجة في إندونيسيا ، وتوصلت الدراسة إلي أن الشركات التي تم مراجعتها من قبل شركة مراجعة محلية تابعة لـ Big4 تظهر معدلات دين أقل.

وفي **البيئة المحلية**، خلص El–Dyasty & Elamer (2021) نظرًا لأن مصر تتمتع ببيئة فريدة، سيكون من المفيد فهم تأثير الأنواع الأخرى من شركات المراجعة على جودة المراجعة. على عكس الولايات المتحدة ، مصر مثلها مثل غيرها البلدان النامية التي لديها بيئات قانونية وتنظيمية أقل صرامة. لذلك ، فإن مواجهة مخاطر التقاضي أو الإجراءات التأديبية نادرة. وبناءً على ذلك، لا يُتوقع أن تؤدي الضغوط إلى توفير جودة مراجعة أعلى من قبل مراجعي الحسابات الأربعة الكبار Big 4 مقارنة بالشركات المحلية، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الثالث: تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المحلية على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وفي **نفس** سياق البحث السابق، يتم تعيين مراجعي حسابات الجهاز المركزي ASA بموجب القانون لمراجعة القوائم المالية المعدة من قبل الشركات المملوكة بالكامل أو جزئيًا للدولة المصرية بنسبة ٢٥٪ أو أكثر. لذلك ، يقوم الجهاز بإجراء مراجعة إلزامية. نظرًا لأن الجهاز مؤسسة حكومية ، فإن المراجعين العاملين يمثلون الدولة المصرية وهم جزء من المسؤولين الحكوميين. استقلالهم مضمون. يتمتعون بوضع رسمي يمكنهم من **تقديم الملاحظات والتوصيات**. يجب على الشركات الخاضعة للرقابة الرد رسميًا على هذه الملاحظات والتوصيات. لا يمكن للشركات المصرية تغيير أو فصل مراجعي

حسابات ASA. هؤلاء المراجعون لا يخشون عواقب رأيهم. وبالتالي ، يتمتع مراجعو ASA بمكانة فريدة لتقديم جودة مراجعة أعلى مقارنة بمنشآت المراجعة الأخري(El–Dyasty & Elamer ,2021). تتوافق تلك النتائج مع دراسة Khalil & Ozkan (2016) من أن 4 Big والجهاز المركزي ASA كوحدة واحدة يوفران جودة مراجعة أعلى مقارنة بمنشآت المحاسبة الأخرى في السوق المصري. وبالمثل، أشارت Abdallah (2018) إلي أن البيئة المصرية من المتوقع أن يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات ASA خدمات مراجعة ذات جودة أعلى نسبيًا. ويخضع الجهاز المركزي للمحاسبات ASA لرقابة الحكومة ويعمل من أجل حماية الثروة والملكية العامة.

الفرض الرابع: يؤثر الجهاز المركزي للمحاسبات علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٦-١-٤ تحليل الدراسات السابقة المعنية بالمتغير المعدل للعلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأي مراقب الحسابات عن إستمرارية الشركات، واشتقاق باقي فروض البحث

يتوقع مستخدمو المعلومات المالية من مراقبي الحسابات التقرير عن الوضع المالي والصورة الصادقة والعادلة للشركة، وإذا كان هناك تراجع في الأداء المالي ، فسيقوم مراقبو الحسابات بالإفصاح عن ذلك في تقرير المراجعة. مع وجود سمعة مراجع حسابات جيدة، سيتلقي عميل المراجعة الآراء التي تتوافق مع الظروف الفعلية. وتتوقف ملاءمة رأي المراجعة مع حالة الشركة ما إذا كان لدى مراقب الحسابات دليل أخلاقيات تصف السمعة التي يتمتع بها جيدًا أم لا (Wardayati et al., 2017; Rahma & Sukirman, 2018).

وفي هذا السياق، **عرَّف** Nurbaiti & Permatasari (2019) التعثر المالي بأنه حالة لا يكون فيها التدفق النقدي التشغيلي للشركة كافياً لسداد ديون الشركة الحالية ، وتُجبر على اتخاذ إجراءات تصحيحية ، ووجد أن التعثر المالي هو أحد المؤشرات عند إفلاس وحدات الأعمال أو تصفيتها، وارتباطه بقضايا الأزمات المالية والمخاطر المالية (Hapsoro & Suryanto, 2017). وقد **أجري** **Carson** et al.(2013) دراسة للربط بين أسباب التعثر المالي وإصدار رأي بشأن الاستمرارية ، ووجد أن مراقبي الحسابات يصدرون تقرير استمرارية في حالة انخفاض الربحية، الرافعة المالية المرتفعة، وعدم القدرة علي سداد الديون، وكذلك نتيجة إصدار رأي بشأن الاستمرارية في العام السابق ، وأخيرًا قد يرجع الرأي بسبب العلاقة بين المراجع والعميل.

كما **تناولت** دراسة LaSalle & Anandarajan (1996) دراسة العلاقة بين محددات الافلاس وتقارير الاستمرارية لتحديد المتغيرات التي يعتمد عليها مراقبي الحسابات فعليًا في الممارسة العملية. وتوصلت لمجموعة من النسب المالية التي يمكن أن يعتمد عليها مراقبو الحسابات، وهي: (١) صافي القيمة / إجمالي الالتزامات، (٢) التدفقات النقدية من العمليات / إجمالي الالتزامات ، (٣) الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة ، (٤) إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول ، (٥) التغير في صافي القيمة / اجمالي الالتزامات(Carson et al.,2013) .

ومن جانبها **أشارت** دراسات (Mutchler& Williams ,1990; Abbott et al.,2003; Kausar& Lennox, 2011) إلي وجود مؤشرات أخري مثل تقلبات عالية في العائد، ومعدل عائد أقل من الصناعة ، وخطط الإدارة للاقتراض. يبدي مراقبو الحسابات رأي مراجعة بشأن الاستمرارية عند اكتشاف الظروف والأحداث التي تؤثر على الجدوى الرئيسية لبقاء المنشأة أثناء عملية المراجعة. فيما يلي أمثلة على الظروف والأحداث التي تشير إلى وجود فرصة كبيرة لعدم قدرة الكيان في الحفاظ على بقائه(HS &Azzahra, 2020) :

أ. **الاتجاه السلبي** أمثلة: خسائر التشغيل المتكررة، ونقص رأس المال العامل، والتدفقات النقدية السلبية من الأنشطة التجارية ، وضعف النسب المالية.

ب. **صعوبات مالية محتملة** أمثلة: عدم الوفاء بالتزامات الديون أو الاتفاقات المماثلة، أو عدم القدرة علي دفع أرباح الأسهم، أو رفض الموردين تقديم طلب شراء ائتماني منتظم، أو إعادة هيكلة الديون، أو الحاجة إلى إيجاد مصدر أو طريقة للتمويل أو بيع بعض الأصول.

ج. **مشاكل داخلية** أمثلة: الإضرابات عن العمل أو غيرها من الصعوبات المتعلقة بالعمل، والاعتماد الكبير على نجاح مشروع معين، والتزام غير اقتصادي طويل الأجل، والحاجة إلى تحسين العمليات بشكل كبير.

د. **المشاكل الخارجية** أمثلة: شكاوى الدعاوى القضائية، أو القضايا الأخرى التي قد تعرض الكيان للخطر؛ فقدان حق الامتياز أو التراخيص أو براءات الاختراع المهمة ؛ فقدان كبار العملاء أو الموردين ؛ الخسائر الناجمة عن الكوارث الكبرى وما إلى ذلك(HS & Azzahra ,2020).

وأوضح Hapsoro & Suryanto (2017) الاتجاه المتزايد من قبل مراقبي الحسابات لإصدار رأي استمرارية يحدث بسبب الأزمة المالية للشركة، وأن استخدام نماذج التنبؤ بالإفلاس سيساعد مراقبو الحسابات في تقديم تقييم الاستمرارية، وأن الوضع المالي له تأثير جوهري على قبول الاستمرارية.

ومن جانبه أشار Kausar et al.(2017) إلي تحمل مراقبو الحسابات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المسؤولية في كل عملية مراجعة لتقييم الوضع المالي لعملائهم وتعديل تقارير المراجعة الخاصة بهم لحالات عدم التأكد التي قد تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار، حيث تتطلب معايير المراجعة من مراقبي الحسابات النظر في المعلومات الإضافية غير المالية (مثل خطط الإدارة لحل مشكلات السيولة) في قرار تقييم الاستمرارية الخاص بهم. نظرًا ، لأن رأي مراقب الحسابات هو الطريقة الوحيدة التي يمكن للمراجع الخارجي من خلالها توصيل تقييمه لاستمرارية الشركة العميلة لأن المعايير المهنية تحظر صراحةً على مراقب الحسابات الإفصاح عن أي معلومات إضافية عن الشركة.

أما دراسة Ayudia (2014) فقد **توصلت** لوجود علاقة معنوية بين التعثر المالي مقاسًا بنموذج آلتمان للتنبؤ بالافلاس وكذلك سمعة مكتب مراقب الحسابات ووجود رأي بشأن الاستمرارية.

وهدفت دراسة (Arifah & Wijayanti (2014 إلي تحليل عوامل الاستمرارية مثل التعثر المالي ، ورأي المراجعة السابق ، وسمعة مراقب الحسابات في الشركات الصناعية الإندونيسية ، وتشير النتائج إلى أن التعثر المالي ، ورأي المراجعة السابق ، وسمعة المراجع علي قبول رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

أما دراسة Rahma & Sukirman (2018) فقد **هدفت** إلى تحليل تأثير الوضع المالي للشركة والذي يتضمن التنبؤ بإفلاس باستخدام نموذج Altman z تجاه قبول رأي الاستمرارية وتوسط متغير سمعة مراقب الحسابات لتلك العلاقة . وتوصلت الدراسة لوجود تأثير معنوية للحالة المالية والتعثر المالي للشركة علي قبول رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وتوسط متغير سمعة مراقب الحسابات لتلك العلاقة.

وبشكل عام، تشير دراسة Kaplan & Williams (2012) إلى أن منشآت المراجعة الكبري Big 4، بالنسبة لمنشآت المراجعة المحلية ، عملت مؤخرًا بشكل أكثر استباقية لتقليل مخاطر التقاضي من خلال زيادة مركزية عمليات اختيار العملاء وقبولهم. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أنه في الآونة الأخيرة، لتقليل مخاطر التقاضي ، فإن منشآت المراجعة المحلية ، بالنسبة إلى Big 4 ومنشآت المراجعة الوطنية، تصرفت بشكل أكثر تحفظًا من خلال إصدار المزيد من تقارير الاستمرارية لعملائها الذين يعانون من صعوبات مالية.

وأخيرًا ، تناولت دراسة Desai et al.(2020) إجراء مقارنة بين شركات Big 4 و non–Big 4بعد التحكم في احتمالية الإفلاس والتعثر المالي ، وحجم العميل ، ونوع مراقب الحسابات. إتضح لعملاء مراجعي حسابات Big 4 ، يرتبط الإفصاح عن عوامل الربحية في تقارير الاستمرارية باحتمالية

أعلى للإفلاس اللاحق ؛ في المقابل ، بالنسبة لعملاء المراجعين من غير شركات non–Big 4 ، يرتبط الإفصاح عن مشاكل السيولة والملاءة المالية بارتفاع احتمالية الإفلاس اللاحق. توفر النتائج التي تم التوصل إليها أساسًا تجريبيًا للمناقشات المحيطة بتقارير الاستمرارية وتوفر معلومات مفيدة لواضعي المعايير ومستخدمي القوائم المالية. وتشير هذه النتائج إلى أن قرارات تقارير الاستمرارية تختلف اختلافًا كبيرًا بناءً على كل من نوع المراجع وحجم العميل ، ووجود ارتباط بين تقارير الاستمرارية والإفلاس.

وبالتركيز على سلوك تقارير مراقبي الحسابات قبل وبعد إفلاس Enron ، افترض Nogler (2008) أن نسبة تقارير الاستمرارية للعملاء الذين يدخلون الإفلاس (بعد Enron) ستكون أكبر (في ذلك الوقت) لمنشآت Big 4 من الشركات الأخرى. ومع ذلك ، فقد وجد أن المنشآت "الأصغر" أصبحت أكثر تحفظًا في بيئة ما بعد إفلاس Enron من منشآت Big 4 وشركات Second tier (Rickling et al.,2020). كما توصل Feldmann & Read (2010) إلى أن سلوك مراقب الحسابات بعد Enron لم يختلف بشكل كبير بين Big 4 و non–Big 4.

ونخلص مما سبق ، أنه من الضروري التوسع في مفهوم الفشل لتركيز استخدم الباحثون عادةً الإفلاس فقط كمؤشر على فشل الشركة. إن توسيع تعريف "فشل" الشركة ليشمل ، على سبيل المثال ، الشطب أو التعليق في البورصة ، أو الدخول في الحراسة القضائية ، أو الدخول في عجز عن الوفاء بتعهدات الديون ، أو الحصول على (إنقاذ) من قبل شركة أخرى ، بما من شأنه أن يوفر معلومات أكثر وأدلة إضافية واسعة النطاق جنبًا إلى جنب مقاييس الإفلاس التقليدية للفشل فيما يتعلق بمدى ملاءمة ودقة تقارير الاستمرارية.

وفى ضوء ما تقدم، **تباينت النتائج** فيما يتعلق بمدى الاتجاه المتزايد من قبل مراقبي الحسابات نحو استخدام نماذج **التنبؤ بالتعثر المالي** والإفلاس بما يساعد مراقبو الحسابات في تقديم تقييم الاستمرارية، وأن الوضع المالي وتحديد الأحداث والظروف التى تثير شكًا جوهريًا بشأن الاستمرارية له تأثير جوهري على قبول الاستمرارية، حيث يتوقع مستخدمو المعلومات المالية من المراجعين التقرير عن الوضع المالي والصورة الصادقة والعادلة للشركة، وإذا كان هناك تراجع في الأداء المالي ، فسيقوم المراجعون بالإفصاح عن ذلك في تقرير المراجعة. ومع وجود سمعة مراجع حسابات جيدة، ستتلقى الشركة الآراء التي تتوافق مع الظروف الفعلية وبالتالى إصدار رأى بشأن الاستمرارية يتسم بالدقة. ودون توقع قوة واتجاه تأثير التعثر المالي للشركة على العلاقات التأثيرية بالفروض الأربعة الأولى، يمكن صياغة **الفرض الخامس والسادس والسابع والثامن** كالتالى:

الفرض الخامس: يختلف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

الفرض السادس: يختلف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

الفرض السابع: يختلف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المحلية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

الفرض الثامن: يختلف تأثير الجهاز المركزي للمحاسبات علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

٦-٢ منهجية البحث

تحقيقًا لهدف البحث واختبار فروضه، يقوم الباحث بدراسة تطبيقية تتضمن: أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، نموذج البحث وتوصيف وقياس المتغيرات، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، تحليل النتائج واختبار فروض البحث فى ظل التحليل الأساسى والتحليل الإضافى، وذلك علي النحو التالي:

٦-٢-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال قياس تأثير سمعة مكتب مراقب الحسابات على دقة رأيه بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **قياسًا** على أدبيات سابقة فى بيئة عمل مختلفة (e.g., Kaplan & Williams, 2012; Aronmwan et al.,2013; El-Dyasty ,2017; Abid et al. ,2018;El-Dyasty & Elamer ,2021). **بالإضافة إلى** اختبار مدى تأثير التعثر المالي لشركة عميل المراجعة على العلاقة التأثيرية السابقة،

قياسًا علي (Wardayati et al.,2017; Rahma & Sukirman, 2018; Desai et al.,2020)، علاوة علي إدخال بعض **المتغيرات الرقابية** التي تناولتها الدراسات السابقة لمعرفة أثرها علي **المتغير التابع**، قياساً علي دراسات (Reynolds & Francis, 2000; Defond et al, 2002;Blay & Geiger, 2012;Carson et al.,2013; Ji & Lee, 2015;Ha et al.,2016; Hapsoro & Santoso, 2018; Averio, 2020 ;Yuliadini & Zuhroh, 2021;)

٦-٢-٢ مجتمع الدراسة ومصادر الحصول علي البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى٢٠١٩ ويجرى عليها تعامل نشط بما يخدم أهداف الدراسة، وتتوفر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال تلك الفترة، وألا تكون قد تعرضت الشركة للتصفية أو الاندماج خلال فترة الدراسة. لذلك سيعتمد الباحث علي اختيار عين عشوائية من الشركات المسجلة، مع استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية بسبب الطبيعة المالية وطبيعة هيكل رأس المال بهذا القطاع ولأنها تخضع لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وافصاح خاصة بها. وذلك اتساقًا مع ما قامت به أدبيات سابقة (e.g. Abdallah, 2018; Hapsoro and Santoso, 2018؛ على،٢٠٢٠؛ مشابط، ٢٠٢٠؛ زيتون،٢٠٢١؛ محمد،٢٠٢١).

وبتطبيق المعايير السابقة توافر للباحث عينة مكونة من ٧٠ شركة في الفترة من (٢٠١٥: ٢٠١٩م) بواقع ٣٥٥ مشاهدة (٥×٧٠) **مشاهدة**. وهى تمثل القطاعات المختلفة لمجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة التطبيقية على البيانات الثانوية المنشورة في القوائم المالية والتقارير الدورية لعينة الدراسة واللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوي (Content Analysis)، وقد تم الحصول عليها من موقع البورصة المصرية على شبكة الانترنت(www.egx.com.eg)، بالإضافة الى المواقع الالكترونية للشركات محل الدراسة، وموقع مباشر مصر (www.mubasher.info)، وشركة مصر لنشر المعلومات(www.egidegypt.com).

[1] نظرا لاستخدام الدراسات السابقة التي تناولت تلك العلاقة السابقة العديد من المتغيرات الرقابية (**حجم الشركة، الرافعة المالية، خسارة الشركة، السيولة ، عمر الشركة ، تأخير وقت تقرير مراقب الحسابات**) التي من شأنها التأثير في سياق العلاقة بين سمعة مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية ، حيث أن دقة الرأي بشأن الاستمرارية مدفوعة بعدة عوامل مثل حجم الشركة، الرافعة المالية، خسارة الشركة، السيولة ، عمر الشركة ، تأخير وقت تقرير مراقب الحسابات ، والتي بدورها تؤثر علي دقة الرأي بشأن الاستمرارية Ha). (Hapsoro & Santoso, 2018 et al.,2016 ويتسق إدخال المتغيرات الرقابية في العلاقة مع درجة اهتمام الدراسات السابقة (Kausar et al.,2017;Abdallah,2018;Hossainetal.,2020;Rickling et al.,2020 ;El-Dyasty & Elamer, 2021).

ويوضح الجدول رقم (١) مجتمع الدراسة، المتمثل فى عدد الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة خلال فترة الدراسة (المشاهدات)، من خلال التقارير السنوية للبورصة المصرية خلال فترة البحث.

جدول ١: بيان بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	إجمالي
إجمالى الشركات المقيدة	٢٢١	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٠	٢١٨	**١١٠٣**
- الشركات المالية	(٤٥)	(٤٦)	(٤٧)	(٤٨)	(٤٤)	**(٢٣٠)**
= الشركات غير المالية	**١٧٦**	**١٧٦**	**١٧٥**	**١٧٢**	**١٧٤**	**٨٧٣**

المصدر: التقارير السنوية للبورصة (٢٠١٥-٢٠١٩)

وقد تم الاعتماد على نموذج Thompson (2012) لتحديد حجم العينة، من خلال المعادلة التالية:

$$n = \frac{Np(1-p)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{z^2}\right)+p(1-p)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

n = حجم العينة

N = حجم المجتمع، إجمالى عدد المشاهدات خلال الخمس أعوام (٨٧٣) مشاهدة.

z^2 = مربع الدرجة المعيارية عند مستوى الثقة ٩٥% (١,٩٦).

d^2 = مربع معدل الخطأ (٠,٠٥).

p = الاحتمالية أو النسبة المتبقية للخاصية (٥٠%).

وبعد تطبيق المعادلة السابقة، يبلغ الحد الأدنى لحجم العينة ٢٦٧ مشاهدة. وقد بلغت حجم عينة الدراسة ٣٥٥ مشاهدة (٧١ شركة × ٥ أعوام).

جدول ٢: إجراءات تحديد عينة البحث

إجراءات اختيار العينة	عدد المشاهدات
مشاهدات متعلقة بـ ٧١ شركة غير مالية مدرجة بالبورصة المالية لمدة ٥ أعوام	٣٥٥
= المشاهدات المتعلقة باختبار فروض البحث	**٣٥٥**
الحد الأدنى لحجم العينة وفق نموذج Thompson (2012)	**٢٦٧**

ويوضح الجدول التالي عدد ونسبة الشركات عينة الدراسة علي أساس قطاعي:

جدول ٣: عدد ونسبة الشركات عينة الدراسة علي أساس قطاعي

القطاع الصناعي	عدد مشاهدات العينة	النسبة داخل العينة
موارد أساسية	٢٥	%٧
كيماويات	٣٥	%١٠
منتجات منزلية وشخصية	٢٠	%٥,٦
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤٠	%١١,٢٥
التشييد ومواد البناء	٥٠	%١٤
العقارات	٥٥	%١٥,٥
رعاية صحية وأدوية	٤٥	%١٢,٧
سياحة وترفيه	٣٠	%٨,٤٥
الأغذية والمشروبات	٤٥	%١٢,٧
خدمات النقل والشحن	١٠	%٢,٨
إجمالي عدد المشاهدات	٣٥٥ مشاهدة	%١٠٠

٦-٢-٣ نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

يعرض الباحث فيما يلي توصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج الدراسة:

٦-٢-٣-١ نموذج الدراسة

يتضح من **فروض** البحث أن متغيرات الدراسة تشمل **سمعة مكتب مراقب الحسابات كمتغير مستقل، ودقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية كمتغير تابع، والتعثر المالي لشركة العميل كمتغير معدل للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع** كما ورد في دراسات (Kaplan & Williams, 2012; Aronmwan et al.,2013; El-Dyasty ,2017; Wardayati et al.,2017; Rahma & Sukirman, 2018; Abid et al. ,2018; Desai et al., 2020; Nurmala et al., 2020; El-Dyasty & Elamer, 2021)، مع إدخال تأثير المتغيرات الرقابية **(حجم الشركة، الرافعة المالية، خسارة الشركة، السيولة، عمر الشركة ، تأخير وقت تقرير مراقب الحسابات** ، والتي بدورها تؤثر علي دقة الرأي بشأن الاستمرارية، ويتسق إدخال المتغيرات الرقابية في العلاقة مع درجة **اهتمام الدراسات السابقة** (Ha et al., 2016; Kausar et al., 2017; Abdallah, 2018; Hapsoro & Santoso, 2018; Hossain et al., 2020; Rickling et al., 2020; El-Dyasty & Elamer, 2021)، ويوضح الشكل رقم (١) نموذج الدراسة المستخدم، من حيث المتغير المستقل، المتغير التابع، المتغير المعدل، والمتغيرات الرقابية.

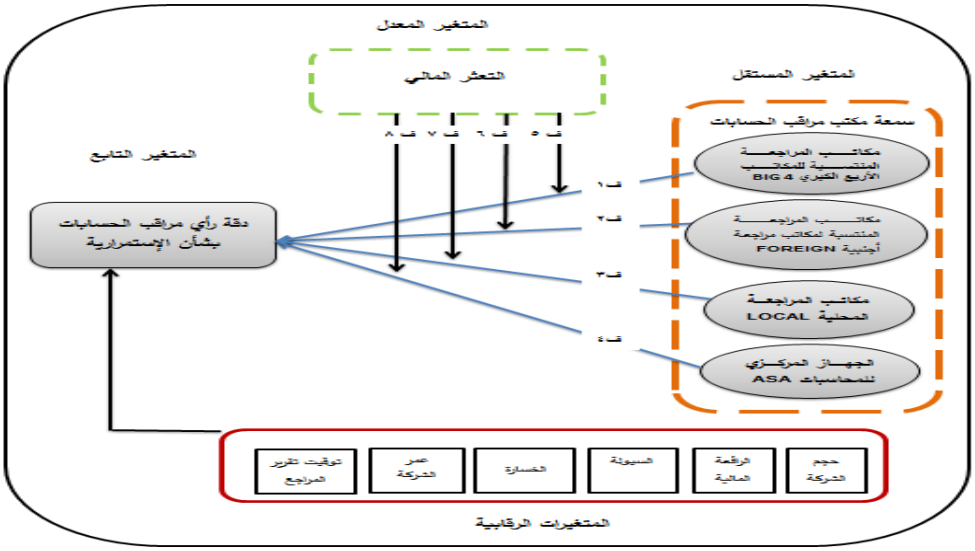

شكل ١: نموذج ومتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

٦-٢-٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يمكن توضيح ماهية متغيرات الدراسة وكيفية قياسها كما يلي:

أ- **المتغير المستقل : سمعة مكتب مراقب الحسابات AUDITOR REP. it**: اعتمادًا على El-Dyasty & Elamer (2021) ، وقياسًا علي(زيتون،٢٠٢١؛ El-Dyasty, 2017 ; Kaplan & Williams, 2012; Aronmwan et al.,2013) تم تقسيم متغير سمعة مكتب مراقب الحسابات مقاسة بنوع مكتب المراجعة إلى أربع **متغيرات** فرعية. أولها؛ مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى BIG 4.it[٢]، وتم قياسه من خلال متغير ضمني يأخذ قيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. **وثانيها**؛ مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية (FOREIGN.it) ، وتم قياسه من خلال متغير ضمني يأخذ قيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. **وثالثها**؛ مكاتب المراجعة المصرية المحلية (LOCAL.it)، وتم قياسه من خلال متغير ضمني يأخذ قيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة مكتب مراجعة مصري محلي ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. **وآخرها**؛ الجهاز المركزي للمحاسبات

[٢] وتتضمن الأربع مكاتب التالية؛ Deloitte, PWC, EY, and KPMG

(ASA.it) ، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة(i) بواسطة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. ولأغراض الدليل الإضافي، فقد تم إضافة **ثلاثة متغيرات** فرعية. **أولهم**، مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من الصف الثاني (SECOND.it) ، وتم قياسه من خلال متغير ضّمني يأخذ قيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي من الصف الثاني ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. ثانيهم، مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية من الصف الثالث (THIRD.it) ، وتم قياسه من خلال متغير وْهمي يأخذ قيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي من الصف الثالث ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. ثالثهم، مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف المكاتب الأربعة الكبرى (FNOTBIG.it)، وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة(1) إذا تم مراجعة الشركة (i) بواسطة أحد مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب مراجعة أجنبي بخلاف المكاتب الأربع الكبرى ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك.

ب- المتغير التابع: دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمراريةGCOACCY.it : يتم قياس دقة الرأى بشأن الاستمرارية من خلال الخطوات التالية، قياسًا على (على، ٢٠٢٠؛ مشابط، ٢٠٢٠؛ محمد ، ٢٠٢١):

(١) يتم تحديد الحالة المالية لمشاهدات العينة، إما استقرار مالى أو تعثر مالى، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج آلتمان كنموذج للتنبؤ بالتعثر المالى، ويتكون النموذج من مجموعة من الأوزان النسبية لمجموعة من المؤشرات، يختلف كل وزن نسبى عن الآخر باختلاف الأهمية النسبية للمؤشر، ويتمثل نموذج Altman Z-Score فى المعادلة التالية (Altman et al., 1977; Ayudia, 2014;Wardayati et al.,2017; Oktaria,2020)

$$Z-Score=1,2X1+1,4X2+3,3X3+0,6X4+ 1,0X5$$

حيث:

X1 = رأس المال العامل ÷ إجمالى الأصول.

X2 = الأرباح المحتجزة ÷ إجمالى الأصول.

X3 = صافى الربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالى الأصول.

[٣] وتتضمن المكاتب التالية؛ BDO, RSM, Moore Stephens , Horwath , McGladrey and Pullen, Grant Thornton and Crowe Global.

[٤] وتتضمن أي مكاتب أخرى بخلاف المكاتب الأربعة الكبار ومكاتب الصف الثاني .

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ إجمالى الديون.

X5 = صافى المبيعات ÷ إجمالى الأصول.

حيث: القيمة Z–score >2,99 دلالة علي استقرار الشركة ، 2,7<Z–score<2,99 دلالة علي وجود مشكلة ليست بالخطيرة ، 1,81<Z–score<2,7 الشركة معرضة للخطر وعلي الإدارة توخي الحذر، Z–score <1,81 الشركة تواجه خطر الافلاس.

(٢) يتم تحديد رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، من خلال تحليل المحتوى Content analysis لتقرير مراقب الحسابات، سواء كان رأيًا غير معدلاً بشأن الاستمرارية وفق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٠)، أو رايًا معدلاً بشأن الاستمرارية وفق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٥)، (٧٠٦) (على ، ٢٠٢٠).

(٣) قياس دقة الرأى بشأن الاستمرارية كمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (1) عند دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وذلك فى **حالتى:** إصدار تقرير برأى غير معدل والحالة المالية للمشاهدة استقرار مالى و/أو لديها مؤشر غير جوهرى للتعثر المالى، وإصدار تقرير برأى معدل والحالة المالية للمشاهدة تعثر مالى و/أو احتمال تعثر مالى. ويأخذ القيمة (0) عند عدم دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وذلك فى **حالتى:** إصدار تقرير برأى غير معدل والحالة المالية للمشاهدة تعثر مالى و/أو احتمال تعثر مالى، وإصدار تقرير برأى معدل والحالة المالية استقرار مالى و/أو لديها مؤشر غير جوهرى للتعثر المالى (على، ٢٠٢٠).

ج- المتغير المعدل: التعثر المالي لشركة العميل(FDIST.it) Financial Distress: تُعرف الضائقة المالية على أنها حالة من انخفاض أداء الشركات التي ستؤدي إلى إفلاس الشركة أو تصفيتها. ترتبط ظروف الضائقة المالية للشركة أيضًا بقضايا الأزمة المالية أو الضائقة المالية أو المخاطر المالية أو الضغوط المالية (Cohen et al.,2017)، ويشير للعجز النقدى الذى يواجه الشركة ويفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية فى ميعاد استحقاقها، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الالتزامات (علي، ٢٠١٧)، ويتم الاعتماد علي نموذج Altman Z (Altman et al.,1977).

فالشركات ذات الوضع المالي الجيد تجعل مراقبو الحسابات يميلون إلى عدم إصدار رأي بشأن الاستمرارية، وأنه كلما تدهور الوضع المالي للشركة، كلما حصلت الشركة على رأي مراجعة الاستمرارية من مراقب الحسابات. ويتم قياس الوضع المالي للشركة باستخدام نموذج التنبؤ بالإفلاس، نموذج

(Altman et al.,1977; Ayudia, 2014;Wardayati et al.,2017; Altman Z-Score Oktaria,2020) بالصيغة:

$$Z-Score=1{,}2X1+1{,}4X2+3{,}3X3+0{,}6X4+\ 1{,}0X5.$$

حيث القيمة Z-score >2,99 دلالة علي استقرار الشركة ، 2,7<Z-score<2,99 دلالة علي وجود مشكلة ليست بالخطيرة، 1,81<Z-score<2,7 الشركة معرضة للخطر وعلي الإدارة توخي الحذر، Z-score <1,81 الشركة تواجه خطر الافلاس .

د- **المتغيرات الرقابية:**

- **حجم الشركة**(LnFSIZE.it) **Firm size**: تواجه الشركات الصغيرة مخاطر أكبر في الحصول على رأي بشأن الاستمرارية لأن الشركة الأكبر من المرجح أن تحل الصعوبات المالية التي تواجهها. بشكل عام ، يتم حساب حجم الشركة عادةً من إجمالي الأصول لأنها عادةً ما تكون أكبر من المتغيرات الأخرى(Yuliadini & Zuhroh, 2021). تم استخدام متغير حجم الشركة كمتغير غير مالي من قبل Muchler لبناء نموذج تنبؤ لآراء مراقبي الحسابات فيما يتعلق بافتراض استمرارية المشروع (Muchler,1986). وقد أشار Muchler إلى سببين يتعلقان بحجم الشركة وهما: أولاً: الشركات التي تلقت آراء المراجعين المتعلقة بافتراض الاستمرارية، كان حجمها أصغر من تلك التي تلقت آراء مراقبي الحسابات غير المرتبطة بافتراض الاستمرارية؛ ثانيًا: الشركات التي تم مراجعتها من قبل Non-Big Eight كان حجمها أصغر من تلك التي تم مراجعتها من قبل Big Eight.(Ha et al., 2016; Averio, 2020)

- **الرافعة المالية**(LEV.it) **Leverage**: تُظهر الرافعة المالية نسبة استخدام الدين لتمويل الاستثمار. الرافعة المالية هي أحد المتغيرات التي لديها القدرة على التأثير على عمليات مراجعة المنشأة المستمرة. تشير نسبة الديون المرتفعة إلى أن الشركة تواجه مخاطر عالية وصعوبات مالية. وهذا يجب أن يحظى باهتمام جاد من المستثمرين. هذا بالطبع سيؤثر بشكل كبير على حالة الشركة. وهذا أيضًا مصدر قلق لمراقبي الحسابات لأن الديون المرتفعة إلى حقوق الملكية تشير إلى أن الشركة معرضة لمخاطر عالية وتميل إلى عدم البقاء (Yuliadini & Zuhroh, 2021; Averio, 2020).

° **بلغت عدد مشاهدات التعثر المالى ١٣٠ مشاهدة، محتملة التعثر المالي ٦٩ مشاهدة، غير جوهرية التعثر المالى ١٩ مشاهدة، والمستقرة ماليًا ١٣٧ مشاهدة، بإجمالى ٣٥٥ مشاهدة.**

- **نسبة السيولة(LIQUID.it) Liquidity:** هي نسبة تصف قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الديون). إذا كانت الشركة غير قادرة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل ، فيمكن افتراض أن الشركة تواجه مشكلة قد تعطل استمرارية أعمالها. السيولة هي النسبة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة(Hapsoro & Santoso, 2018; Averio, 2020).

- **الخسارة LOSS.it:** تشير إلى انخفاض مؤشر ربحية الشركة، وتعكس ارتفاع احتمالية صدور رأى معدل بشأن الاستمرارية، وقد يؤثر هذا على دقته (Ji & Lee, 2015). قياسًا على الأدبيات السابقة (e.g., Reynolds & Francis, 2000; Blay & Geiger, 2012) يقاس بمتغير اعتبارى يأخذ القيمة (1) فى حالة الخسارة، والقيمة (0) بخلاف ذلك.

- **عمر الشركة:LnFAGE.it** يشير إلى أعوام قيد الشركة بالبورصة، وتُعد الشركة قصيرة العمر أكبر عرضة للتعثر المالى، ومن المرجح إصدار رأيًا معدلاً بشأن الاستمرارية، وقد يؤثر هذا على دقته (Ji & Lee, 2015). قياسًا على الأدبيات السابقة (e.g., Defond et al, 2002; Ji & Lee, 2015) يقاس باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأعوام من عام قيد الشركة بالبورصة حتى العام محل القياس.

- **تأخير وقت تقرير مراقب الحسابات(Ln ARLAG.it) Audit Report Lag:** وجدت العديد من الدراسات أن احتمالية وجود دقة رأي عن الاستمرارية أعلى في ظل وجود تأخر أطول في تقرير مراقب الحسابات. قد تؤدي مشكلات الاستمرارية إلى تأخير إصدار رأي مراجعة لأنه يتعين على مراقب الحسابات القيام بالمزيد من العمل لتقييم قدرة الشركة على مواصلة النشاط لمدة ١٢ شهرًا أخرى. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التأخير الأطول إلى زيادة احتمالية وجود رأي عن الاستمرارية لأنه كلما طالت مدة عمل مراقب الحسابات في مهمة ما ، زاد احتمال أن يكشف مراقب الحسابات عن المشكلات المالية، مما يلقي بظلال من الشك على صحة افتراض استمرارية المشروع (Carson, 2013; Averio, 2020). يقاس باللوغاريتم الطبيعى للفترة الزمنية (باليوم) بين تاريخ نهاية العام العام المالى وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة.

٦-٢-٤ نماذج التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث

تشمل نماذج التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث النماذج التالية:

٦-٢-٤-١ نموذج التحليل الأساسي

- نماذج التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث

تشمل نماذج التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث النماذج التالية:

أ - نموذج التحليل الأساسي

سيتم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي لاختبار الفروض من الأول إلي الرابع (ف١:ف٤):

$$GCOACCYit = \beta0+\beta1\ AUDITOR\ REP.\ it + \beta2LnFSIZEit+ \beta3\ LEVit+ \beta4LIQUIDit+ \beta5\ LOSS\ it + \beta6Ln\ FAGEit+ \beta7\ Ln\ ARLAG\ it+ \varepsilon it \quad \ldots\ldots (1)$$

ولاختبار أثر التعثر المالي كمتغير معدل للعلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، وبالتالي اختبار الفروض من الخامس إلي الثامن (H5:H8) تم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$GCOACCYit = \beta0+\beta1\ AUDITOR\ REP.\ it + \beta2FDIST.it +\beta3\ FDIST.it*AUDITOR\ REP. + \beta4\ LnFSIZEit + \beta5\ LEVit + \beta6LIQUIDit + \beta7\ LOSS\ it + \beta8Ln\ FAGEit+ \beta9\ Ln\ ARLAG.it + \varepsilon it \quad \ldots\ldots(2)$$

ب- نموذج التحليل الإضافي

وهنا يسهم التحليل Complementary Additional Analysis في فهم أفضل للعلاقات والمتغيرات التي يتم اختبارها في التحليل الأساسي، وذلك قياسًا علي دراسة (علي،٢٠٢٠):

$$GCOACCYit = \beta0+\beta1\ AUDITOR\ REP.\ it + \beta2FDIST.it + \beta3\ LnFSIZEit + \beta4\ LEVit + \beta5LIQUIDit + \beta6\ LOSS\ it + \beta7Ln\ FAGEit+ \beta8\ Ln\ ARLAG\ it + \varepsilon it \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

٦-٢-٤-١ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياسًا على منهجية أدبيات سابقة(محمد،٢٠٢١؛ Hapsoro & Santoso, 2018; Nurmala et al.,2020)، من خلال دراسة تطبيقية باستخدام نموذج **الانحدار اللوجستى الثنائى Binary** (Binomial) Logistic Regrssion، لأن طريقة قياس المتغير التابع ثنائية القيمة (1، 0)، ويتم تطبيق نموذج الانحدار اللوجستى بطريقة الإدخال Enter باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS). وتمثلت أدوات الدراسة التطبيقية فى الاعتماد على البيانات الواردة

بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة. بينما تمثلت إجراءات الدراسة التطبيقية فى إجراء استخراج القيم من تلك المصادر، ثم قياس متغيرات الدراسة، سواء بشكل مباشر أو عن طريق استخدام النسب والنماذج الملائمة لقياس تلك المتغيرات.

٦-٢-٤-٢ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية (الخصائص الأساسية) لمتغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.

كما يظهر من الجدول رقم (٤) أن مكاتب **المراجعة الأربع الكبرى** تسيطر على 47 % من عمليات المراجعة الفردية في سوق خدمات المراجعة المصري للشركات غير المالية المقيدة في البورصة عينة الدراسة. ومن اللافت للنظر أن مكاتب المراجعة المنتسبة **لمكاتب مراجعة أجنبية** تهيمن على 59% تقريبًا من سوق خدمات المراجعة المصري. وتقوم مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب من **الصف الثاني** بمراجعة 4 %. في المقابل، تسيطر مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب من **الصف الثالث** على 8 % تقريبًا من سوق خدمات المراجعة المصري. ولذلك يمكن القول إن العديد من مكاتب المراجعة المصرية تعتقد بأن الانتساب لأحد مكاتب المراجعة الأجنبية واستخدام اسمه يُحسَّن من سمعتها وصورتها. وعلى الجانب العكسي من ذلك، لا تزال مكاتب **المراجعة المحلية** تسيطر على حصة جوهرية تصل إلي28 % من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية تعين مكاتب مراجعة محلية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم **الجهاز المركزي للمحاسبات** بأداء عمليات مراجعة إلزامية تقريبًا 12 % من عمليات المراجعة الفردية، وذلك للشركات المملوكة للدولة. وبشكل عام، تعتبر هذه النسب متسقة مع نتائج البحث المحاسبي (زيتون،٢٠٢١؛ El-Dyasty & Elamer, 2021).

وفيما يتعلق بمتغير **دقة الرأى بشأن الاستمرارية** بنسبة 44.79%، بانحراف معياري قدره 0.49798 وتعكس هذه النسبة المنخفضة ارتفاع حالات إصدار رأى غير معدل بشأن شركات تواجه تعثر مالى مؤكد أو محتمل، و/أو ارتفاع حالات إصدار رأى معدل بشأن شركات مستقرة ماليًا أو لديها مؤشر غير جوهرى للتعثر المالى ويتسق ذلك مع نتائج دراسة (محمد، ٢٠٢١).

وفيما يتعلق **بالتعثر المالي** فقد بلغ متوسط متغير التعثر المالي 14.6925، بانحراف معياري قدره 84.41131 وهو ما يعني أن معظم الشركات مستقرة ماليًا **بالإضافة** إلى انخفاض متوسط متغير Financial Distressعن قيمة انحرافه المعيارى، **وهو ما** يشير إلى زيادة التقلبات،ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة(علي،٢٠١٧).

وفيما يتعلق **بالمتغيرات الرقابية** فقد بلغ متوسط **حجم الشركات** محل الدراسة(متوسط اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول) 9.020 بانحراف معياري قدره 0.64551 ، ومتوسط درجة **الرفعة المالية** للشركات 44.83% بانحراف معياري 0.31488 ، كما بلغ متوسط **نسبة السيولة** ومعدل تغطية الأصول المتداولة للإلتزامات المتداولة 7 مرة بانحراف معياري 30.76266، وبلغ متوسط نسبة الشركات التي حققت **خسائر** 20% بانحراف معياري قدر 0.40056 وبلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعى **لعمر الشركة** 1.1990، بانحراف معياري قدره 0.26216. وبلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعى لفترة إصدار **تقرير المراجعة** 1.8183، بانحراف معياري قدره 0.15956 . كما ينخفض الانحراف المعيارى لكل متغير عن الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى لكل متغير. وتتسق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية الأخرى بشكل كبير مع البحث المحاسبي (زيتون ، ٢٠٢١؛ محمد ، ٢٠٢١؛ El-Dyasty & Elamer ,2021).

جدول ٤: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المشاهدات Obs.	الحد الأقصى Max	الحد الأدنى Min	الانحراف المعيارى Std Dev	المتوسط Mean	المتغيرات Variables
355	1.00	.00	.49983	.4704	BIG4it
355	1.00	.00	.49116	.5972	FOREGINit
355	1.00	.00	.45182	.2845	LOCALit
355	1.00	.00	.32343	.1183	ASAit
355	1.00	.00	.19491	.0394	SECONDit
355	1.00	.00	.28271	.0873	THIRDit
355	1.00	.00	.33317	.1268	FNOTBIGit
355	1.00	.00	.49798	.4479	GCOACCYit
355	1282.87	.00	84.41131	14.6925	FDIST.it
355	10.33	7.10	.64551	9.0020	LnFSIZEit
355	3.93	.00	.31488	.4483	LEVit
355	443.96	.06	30.76266	7.0796	LIQUIDit
355	1.00	.00	.40056	.2000	LOSSit
355	1.57	.00	.26216	1.1990	LnFAGEit
355	2.36	1.11	.15956	1.8183	ARLAGit

٦-٢-٤-٣ تحليل نتائج الإرتباط

ويوضح جدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة. وتشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن **دقة الرأي بشأن الاستمرارية** ترتبط ارتباطًا معنويًا وإيجابيًا مع أداء مكاتب **المراجعة الأربع الكبرى** لعملية المراجعة بشكل خاص، ومع أداء مكاتب **المراجعة الأجنبية** لعملية المراجعة بشكل عام، وبمستوي دلالة 0.009، و 0.001 علي التوالي.وكذلك مع حجم الشركة ، وعمر الشركة. ومن ناحية أخرى، ترتبط **دقة الرأي بشأن الاستمرارية** ارتباطًا معنويًا إيجابيًا مع كل من أداء **الجهاز المركزي للمحاسبات** لعملية المراجعة، ومع أداء مكاتب المراجعة الأجنبية من **الصف الثاني**، وبمستوي دلالة 0.034، و 0.041 علي التوالي. وبشأن **المتغير المُعدل**، توجد علاقة ارتباط موجبة معنوية بين دقة

الرأى بشأن الاستمرارية والتعثر المالي لشركة العميل. كما تشير نتائج تحليل الارتباط إلى أن أداء **مكاتب المراجعة الأربع الكبرى** لعملية المراجعة يرتبط ارتباطًا معنويًا وإيجابيًا مع بعض خصائص الشركات مثل: **حجم الشركة** ؛ ويرتبط قيام أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية بخلاف الأربع الكبرى بعملية المراجعة ارتباطًا معنويًا وإيجابيًا مع بعض خصائص الشركات وهي: **حجم الشركة والرافعة المالية.** بينما يرتبط أداء مكاتب **المراجعة المحلية** عملية المراجعة ارتباطًا معنويًا وسلبيًا مع حجم الشركة، الرافعة المالية، وعمر الشركة، وأخيرًا بالنسبة **للجهاز المركزي للمحاسبات،** يرتبط قيامه بعملية المراجعة ارتباطًا معنويًا وإيجابيًا مع بعض خصائص الشركات وهي: عمر الشركة.

جدول ٥: مصفوفة الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة

ARLAGit	LnFAGEit	LOSSit	LIQUIDit	LEVit	LnFSIZEit	FDIST.it	GCOACCYit	المتغيرات
.052	.025	.028	.086	.094	.416(**)	.064	.138(**)	BIG4it
.325	.639	.597	.104	.078	.000	.228	.009	
.086	.080	.089	.049	.215(**)	.388(**)	.069	.170(**)	FOREGINit
.106	.131	.095	.359	.000	.000	.194	.001	
-.036	-.210(**)	.006	-.021	-.192(**)	-.339(**)	-.047	.072	LOCALit
.499	.000	.910	.694	.000	.000	.379	.177	
-.095	.191(**)	-.071	-.053	-.043	-.058	-.044	.112(*)	ASAit
.072	.000	.183	.320	.424	.273	.409	.034	
-.051	.021	-.101	-.028	-.067	.003	.003	.109(*)	SECONDit
.338	.700	.057	.596	.206	.948	.962	.041	
.074	.101	.043	-.056	.207(**)	-.116(*)	.019	-.023	THIRDit
.164	.056	.425	.289	.000	.029	.727	.661	
.106(*)	.088	.045	-.061	.209(**)	-.073	.011	-.038	FNOTBIGit
.046	.099	.399	.250	.000	.171	.834	.478	
.075	-.137(*)	-.025	.091	.039	-.112(*)	.161(**)	1	GCOACCYit
.157	.010	.632	.087	.464	.035	.002	---	
-.004	.020	-.035	.071	-.105(*)	-.009	1	.161(**)	FDIST.it
.937	.710	.507	.185	.048	.867	---	.002	
.071	-.098	-.053	.130(*)	-.011	1	-.009	-.112(*)	LnFSIZEit
.181	.064	.318	.014	.839	---	.867	.035	
.113(*)	.124(*)	.056	-.230(**)	1	-.011	-.105(*)	.039	LEVit
.033	.020	.297	.000	---	.839	.048	.464	
-.073	-.056	.084	1	-.230(**)	.130(*)	.071	.091	LIQUIDit
.167	.296	.115	---	.000	.014	.185	.087	
.147(**)	.118(*)	1	.084	.056	-.053	-.035	-.025	LOSSit
.006	.026	---	.115	.297	.318	.507	.632	
-.155(**)	1	.118(*)	-.056	.124(*)	-.098	.020	-.137(*)	LnFAGEit
.003	---	.026	.296	.020	.064	.710	.010	
1	-.155(**)	.147(**)	-.073	.113(*)	.071	-.004	.075	ARLAGit
---	.003	.006	.167	.033	.181	.937	.157	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

٦-٢-٥ تحليل النتائج واختبار فروض البحث فى ظل التحليل الأساسى

تحقيقًا لهدف البحث واختبار فروضه، تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى Binary (Binomial) Logistic Regrssion ، وفيما يلي عرض نتائج اختبار فروض البحث:

جدول ٦: نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لنماذج الدراسة بطريقة الإدخال Enter

المتغيرات		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس	النموذج السادس	النموذج السابع
ثابت الانحدار	B	4.706	4.494	4.188	4.950	4.997	5.043	5.008
	Sig.	0.011	0.015	0.025	0.004	0.004	0.004	0.004
أولاً: المتغير المستقل "نوع المكتب"								
BIG4it	B	0.401						
	Sig.	0.095						
FOREGINit	B		0.531					
	Sig.		0.031					
LOCALit	B			0.190				
	Sig.			0.474				
ASAit	B				1.037			
	Sig.				0.007			
SECONDit	B					1.396		
	Sig.					0.025		
THIRDit	B						-0.329	
	Sig.						0.447	
FNOTBIGit	B							-0.399
	Sig.							0.327
ثانيًا: المتغيرات الرقابية								
LnFSIZEit	B	-0.475	-0.451	-0.478	-0.506	-0.517	-0.520	-0.517
	Sig.	0.015	0.020	0.012	0.005	0.004	0.004	0.004
LEVit	B	-0.475	0.684	0.651	0.613	0.701	0.665	0.677
	Sig.	0.138	0.119	0.135	0.152	0.110	0.120	0.113
LIQUIDit	B	0.640	0.012	0.012	0.012	0.013	0.012	0.012
	Sig.	0.47	0.046	0.047	0.050	0.040	0.047	0.048
LOSSit	B	0.012	-0.222	-0.242	-0.245	-0.178	-0.236	-0.234
	Sig.	0.411	0.439	0.398	0.392	0.537	0.410	0.413
LnFAGEit	B	-1.071	-1.049	-1.036	-1.050	-1.131	-1.055	-1.052
	Sig.	0.016	0.018	0.023	0.019	0.011	0.017	0.018
ARLAGit	B	0.005	0.005	0.005	0.005	0.005	0.005	0.005
	Sig.	0.186	0.179	0.185	0.195	0.169	0.172	0.162
ثالثاً: إحصاءات النموذج								
Chi- Square (Sig.)		21.458(0.003)	21.825(0.003)	21.476(0.003)	21.442(0.003)	26.941(0.000)	21.901(0.003)	22.295(0.002)
-2Log Likelihood		466.813	466.446	466.795	466.829	461.331	466.370	465.976
Cox and Snell Square		0.059	0.060	0.059	0.59	0.073	0.060	0.061
Nagelkerke R Square		0.078	0.080	0.079	0.078	0.098	0.080	0.081
Hosmer and Lemeshow		9.048(0.338)	10.140(0.255)	14.684(0.166)	8.454(.390)	8.287(0.406)	12.199(0.143)	80.584(0.379)

٦-٢-٥-١ نتيجة اختبار الفرض الأول (ف١)

استهدف الفرض الأول **اختبار** ما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربع الكبرى **Big 4** تؤثر على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية أم لا، **وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة، الخسارة، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة– كل على حدة – على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟ يوضح النموذج (١) بالجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات على نوع مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية.

ف٠: لا تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى Big 4 علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وتشير النتائج بالجدول رقم (٦)، أن قيمة مربع كاى ($\chi 2$) Chi- Square، التى تتمثل فى دالة الفرق بين قيمتى لوغاريتم دالة الترجيح (-2Log Likelihood) لنموذج الانحدار اللوجستى بالمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية (المتغيرات المُتنبئة) وبدونها، تبلغ 21.458 بمستوى معنوية 0.003، ويعنى هذا أن النموذج الإحصائى الذى تم توفيقه (أى تحديد متغيراته) ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن متغيرات النموذج ذات أهمية وتأثير ذا دلالة إحصائية فى تصنيف رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية إلى ما يتسم بالدقة وما لا يتسم بالدقة. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ 0.059، ويعنى هذا أن 5.9% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج. كما أن قيمة مقياس Nagelkerke R Square (المصحح[*] لمقياس Cox and Snell Square) تبلغ 0.078، أى أن 7.8% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج، ويشير كلا المقياسين إلى أنه ما تزال توجد نسبة من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة فى النموذج.

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow لاختبار جودة مطابقة النموذج للبيانات المشاهدة، تبين أن قيمة كا ٢ قد بلغت 9.048 بمستوى معنوية 0.338 (أكبر من 0.1)، أى قبول فرض العدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق Goodness-of-fit المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين (أى تطابق) القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع.

واتساقًا مع فرض **البحث الأول**، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (١) بالجدول رقم(٦) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى BIG 4 على دقة رأي المراجع بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير BIG 4 0.401 بمستوى معنوية 0.095 ؛ مما يشير إلى أن شركات المراجعة الدولية الكبرى Big 4 تكون أكثر قدرة على تمييز متى يجب تعديل أو عدم تعديل رأيها فيما يتعلق بمشاكل وصعوبات استمرارية عملائها. وزيادة المخاوف من مخاطر السمعة والثروة مقارنة بشركات المراجعة الدولية غير الكبرى Non Big 4، ومن شأن هذه الدقة العالية أن تؤدي بدورها إلى معدلات منخفضة من التقارير الخاطئة بشأن الاستمرارية وانخفاض نوعي التصنيف الخاطئ بخصوص الاستمرارية وزيادة تحفظ المراجعين وإصدار عدد أكبر من الآراء المعدلة المتعلقة بالاستمرارية. **وبناءً على تلك النتائج**، يتم **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الأول القائل** بأن **مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.**

---

(١) المقياس الأول لا يأخذ القيمة (١) حتى فى حالة مطابقة النموذج للبيانات بشكل تام، لذلك يصحح المقياس الثانى هذه المشكلة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Mutchler et al., 1997; DeFond & Lennox, 2011; Kaplan & Williams, 2012; Geiger et al., 2005; Nogler, 2008;Carcello et al., 2009; Carey et al., 2012; Ardiani et al. 2012; Myers et al., 2013;Arifah & Wijayanti ,2014; Wahyuningsih ,2015; Sanoran, 2018; dan Nengzih,2021)، أنه من المرجح أن يقوم مراقبو الحسابات ذوو السمعة الطيبة بإصدار رأي مراجعة بشأن الاستمرارية إذا كان العميل يعاني من مشاكل تتعلق بالاستمرارية، وأن مراقبو الحسابات مسؤولون عن التأكيد عن معلومات عالية الجودة مفيدة لصنع القرار، وبالتالي يتحمل مراقب الحسابات مسؤولية الحفاظ على الثقة العامة(الجمهور) والحفاظ على الاسم والسمعة، كما أن تجنب وجود فضائح محاسبية في الشركات الكبيرة والتي تتسبب في ضرر وخسارة لكثير من الأطراف يكون من خلال توفير معلومات شفافة من قبل مراقبي الحسابات الذين يقومون بفحص القوائم المالية، وإصدار بيانًا واضحًا عن الحالة الحقيقية للشركة العميلة ، سواء كان بإمكانها الاستمرار في العمل حتى السنة المالية التالية أم لا. حتي وإن كان وجود رأي الاستمرارية في الشركة يعني أن قدرة أعمال الشركة في المستقبل لم تعد واعدة ، أو بعبارة أخرى ، كان الكيان بالفعل على وشك الإفلاس. هذا الحذر ضروري يجب ملاحظته من قبل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار. **ومن ثم** ، يحتاج المستثمر إلى معرفة حقيقة الوضع المالي للشركة، خاصة فيما يتعلق ببقائه على قيد الحياة قبل أن يقرر الاستثمار. فى حين لا تتفق مع نتائج (Pratiwi ,2013;Werastuti ,2013; Atmojo & Sukirman ,2019)، التى توصلت إلى العلاقة السلبية بين سمعة مكتب مراقب الحسابات مقاسة بنوع مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية. ويرجع **اختلاف النتائج** بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى إلى الاختلاف فى عدة عوامل منها: حجم العينة، فترة الدراسة، وبيئة الدراسة.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦-٢-٥-٢ نتيجة اختبار الفرض الثانى (ف٢)

استهدف الفرض الثاني **اختبار** ما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبيةFOREGIN تؤثر على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية أم لا، **وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة، الخسارة، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة– كل على حدة– على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟ يوضح النموذج (٢) بالجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات على نوع مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية .

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وتشير النتائج بالجدول رقم (٦)، أن قيمة مربع كاى ($\chi 2$) Chi– Square، التى تتمثل فى دالة الفرق بين قيمتى لوغاريتم دالة الترجيح (Log Likelihood–2) لنموذج الانحدار اللوجستى بالمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية (المتغيرات المُتنبئة) وبدونها، تبلغ 21.825 بمستوى معنوية 0.003، ويعنى هذا أن النموذج الإحصائى الذى تم توفيقه (أى تحديد متغيراته) ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن متغيرات النموذج ذات أهمية وتأثير ذا دلالة إحصائية فى تصنيف رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية إلى ما يتسم بالدقة وما لا يتسم بالدقة. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ 0.060، ويعنى هذا أن 6% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج. كما أن قيمة مقياس Nagelkerke R Square تبلغ 0.080، أى أن 8% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج، ويشير كلا المقياسين إلى أنه ما تزال توجد نسبة من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة فى النموذج.

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow لاختبار جودة مطابقة النموذج للبيانات المشاهدة، تبين أن قيمة كا ^{2} قد بلغت 10.140 بمستوى معنوية 0.255 (أكبر من 0.1)، أى قبول فرض العدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق Goodness–of–fit المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين (أى تطابق) القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع.

واتساقًا مع فرض البحث الثاني، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (٢) بالجدول رقم(٦) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية FOREGIN على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FOREGIN 0.531 بمستوى معنوية 0.031 ؛ **مما يشير** إلى أن إن استراتيجية الانتساب إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية FOREGIN، والتي تعتمد عليها مكاتب المراجعة المصرية، قد

تعكس رغبتها في الاستفادة من سمعة المكاتب الأجنبية بهدف زيادة حصتها في سوق خدمات المراجعة المصري. ويمكن القول إن مثل هذه الاستراتيجية تعتبر منهجًا لإقناع أصحاب المصالح بالنظر إلى جميع مكاتب المراجعة المنتسبة إلى مكاتب أجنبية كوحدة واحدة، بما في ذلك مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، على أنها تقدم جودة مراجعة أعلى مقارنة مع مكاتب المراجعة المحلية. وبناءً علي تلك النتائج، **يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الثاني القائل** بأن **مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية تؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.**

ومع ذلك، ووفق دراسات(زيتون،٢٠٢١؛ ;;Dey & Robin, 2011;Cassell et al. , 2013 Herda et al., 2014;Mareque et al., 2017; El-Dyasty& Elamer,2020) إلى أنه يمكن تقسيم انتساب مكاتب المراجعة للمكاتب الأجنبية FOREGIN إلى ثلاث مجموعات بالاضافة لمكاتب المراجعة الأربع الكبرى وهي؛ مكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب المراجعة **بخلاف الأربع الكبرى** FNOTBIG، ومكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من **الصف الثاني** SECOND، ومكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من **الصف الثالث THIRD**، وأن كل نوع من هذه المكاتب يمكن أن تقدم جودة خدمات توكيدية مختلفة اعتمادًا على خصائص المكتب والعميل. وبالتالي؛ يمكن تقديم دليل إضافي عما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب المراجعة الأجنبية، ولكن ليس كوحدة واحدة، تؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أم لا. ويوضح نموذج (٥) بالجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثانيSECOND ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية. وأظهرت نتائج التحليل وجود تأثير إيجابي ومعنوي لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة من الصف الثاني عملية المراجعة في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير 1.396 (SECOND) بمستوى معنوية 0.025؛ مما يشير إلى أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من الصف الثاني يؤثر SECOND **إيجابًا في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات.**

بالإضافة لذلك، ويوضح نموذج (٦) (بالجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثالث THIRD، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير **سلبي** ولكن غير معنوي لأداء مكتب مراجعة مصري ينتسب لأحد مكاتب المراجعة من الصف الثالث THIRD عملية المراجعة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، حيث كان معامل

الانحدار لمتغير 0.329 – (THIRD) بمستوى معنوية 0.447 ؛ مما يشير إلى أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من **الصف الثالثTHIRD لا يؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.**

وأخيـرًا، ويوضـح نمـوذج (٧) بالجـدول رقـم (٦) نتـائج لانحـدار دقـة رأي مراقـب الحسـابات بشـأن الاسـتمرارية علـى مكاتـب المراجعـة المنتسـبة لمكتـب أجنبـي بخـلاف الأربـع الكبـرى FNOTBIG، بالإضـافة إلـى المتغيـرات الرقابيـة. وأظهـرت نتـائج التحليـل الإحصـائي وجـود تـأثير سـلبي ولكـن غيـر معنـوي لأداء مكتـب مراجعـة مصـري ينتسـب لأحـد مكاتـب المراجعـة بخـلاف الأربعـة الكبـرى عمليـة المراجعة FNOTBIG علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير 0.399– (FNOTBIG) بمستوى معنوي 0.327؛ مما يشير إلى أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية **لمكتب أجنبـي بخـلاف الأربعـة الكبرىFNOTBIG لا يؤثر فـي دقـة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.**

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مكاتب المراجعة المصرية تسعى إلى اكتساب سمعة أفضل من خلال الانتساب إلى أحد مكاتب المراجعة الأجنبية، فقد ينقل هذا الانتساب رسالة عن قدرات المكتب على تقديم نفس جودة خدمات التوكيد المهني التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. فقد بلغ متوسط مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية 59 % منها متوسط المكاتب المنتسبة لمكاتب بخلاف الأربعة الكبرى 12%. لذلك؛ من الواضح أن العديد من مكاتب المراجعة المصرية تعتقد أن استخدام أسماء المكاتب الأجنبية يعتبر أفضل طريقة لتمييز خدماتها في سوق خدمات المراجعة المصري.

وبناءً على تلك النتائج، يتم **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، والذي يشير إلى أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب أجنبية بخلاف الأربع الكبرى أكثر اهتمامًا بجودة خدماتها ودقة تقاريرها حول الاستمرارية** وأنها أكثر تحفظًا وأقل عرضة لأخطاء النوع الأول والنوع الثاني مثل منشآت Big 4 وخاصة شركاتsecond–tier أو مكاتب الصف الثاني. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Lawrence et al. ,2011 ;Cassell et al.,2013 ;Kurniawati et al.,2019 ; El–Dyasty & Elamer ;2021)، من عدم وجود فروق جوهرية في جودة عملية المراجعة المقدمة من قبل شركاتBig 4 and non–Big 4 ، وأن مصداقية التقارير المالية لعملاء الدرجة الثانية أعلى من مصداقية العملاء الآخرين من non–Big 4 ولا يمكن تمييزها عن مصداقية عملاء Big 4 ، كما أن Big4 وشركات المراجعة من الدرجة الثانية Second–tier يُنظر إليها على أنها تطبق معايير جودة موحدة حول العالم، بغض النظر عن الظروف المحلية التي يعملون فيها. فى حين لا تتفق مع

نتائج Geiger & Rama (2006) ، والتي توصلت إلى أن معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني لشركات Big 4 أقل بكثير مقارنة بالشركات Non Big 4. في المقابل، لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (Second-tier),and (Third-tier) فيما يتعلق بأي نوع من أنواع الخطأ.ويرجع اختلاف النتائج بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى إلى الاختلاف فى عدة عوامل منها: حجم العينة، فترة الدراسة، وبيئة الدراسة.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، وتأثير موجب لمتغير السيولة، فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦-٢-٥-٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث (ف٣)

استهدف الفرض الثالث اختبار ما إذا كانت مكاتب المراجعة المصرية المحلية LOCAL تؤثر على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية أم لا، وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة، الخسارة، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة- كل على حدة- على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟ يوضح النموذج (٣) بالجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات على نوع مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية.

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المحلية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وتشير النتائج بالجدول رقم (٦)، أن قيمة مربع كاى ($\chi 2$) Chi- Square، التى تتمثل فى دالة الفرق بين قيمتى لوغاريتم دالة الترجيح (-2Log Likelihood) لنموذج الانحدار اللوجستى بالمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية (المتغيرات المُتنبئة) وبدونها، تبلغ 21.476 بمستوى معنوية 0.003، ويعنى هذا أن النموذج الإحصائى الذى تم توفيقه (أى تحديد متغيراته) ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن متغيرات النموذج ذات أهمية وتأثير ذا دلالة إحصائية فى تصنيف رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية إلى ما يتسم بالدقة وما لا يتسم بالدقة. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ 0.059، ويعنى هذا أن 5.9% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى

الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج. كما أن قيمة مقياس Nagelkerke R Square تبلغ 0.079، أى أن 7.9% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج، ويشير كلا المقياسين إلى أنه ما تزال توجد نسبة من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة فى النموذج.

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow لاختبار جودة مطابقة النموذج للبيانات المشاهدة، تبين أن قيمة كا ٢ قد بلغت 14.684 بمستوى معنوية 0.166 (أكبر من 0.1)، أى قبول فرض العدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق Goodness-of-fit المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين (أى تطابق) القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع.

واتساقًا مع فرض البحث الثالث، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (٣) بالجدول رقم(٦) وجود تأثير إيجابي غير معنوي لأداء مكاتب المراجعة المحلية عملية المراجعة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير 0.190 (LOCAL) بمستوى معنوية 0.474 ؛والذي قد يرجع إلي أن مصر مثلها مثل غيرها البلدان النامية التي لديها بيئات قانونية وتنظيمية أقل صرامة. لذلك ، فإن مواجهة مخاطر التقاضي أو الإجراءات التأديبية نادرة. وبناءً على ذلك، لا يُتوقع أن تؤدي الضغوط إلى توفير جودة مراجعة أعلى من قبل الشركات المحلية. **وبناءً على تلك النتائج،** يتم **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل الثالث القائل بأن مكاتب المراجعة المصرية المحلية لا تؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.**

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (DeFond & Lennox ,2011 ;Kaplan & Williams,2012; Vaicekauskas ,2014; Abid et al.,2018; Semba & Kato ,2019) والذين لم يجدو فرقًا كبيرًا بين جودة المراجعة التي تقدمها شركات المراجعة الكبار Big 4 وغيرها من الشركات المحلية LOCAL ، فى حين تتفق مع نتائج دراسة (Abdallah ,2018; El-Dyasty & Elamer ,2021)، والتى توصلت إلى وجود جودة مراجعة ضعيفة من قبل الشركات المحلية المصرية مقارنة بشركات Big 4. ويرجع اختلاف النتائج بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى إلى الاختلاف فى عدة عوامل منها: حجم العينة، فترة الدراسة، وبيئة الدراسة.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، وتأثير موجب لمتغير السيولة، فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦-٢-٥-٤ نتيجة اختبار الفرض الرابع (ف٤)

استهدف الفرض الرابع اختبار ما إذا كان الجهاز المركزي للمحاسبات ASA يؤثر على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية أم لا، **وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة ، الخسارة ، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة – كل على حدة – على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟ يوضح النموذج (٤) بالجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات على نوع مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية .

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا يؤثر الجهاز المركزي للمحاسبات علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وتشير النتائج بالجدول رقم (٦)، أن قيمة مربع كاى ($\chi 2$) Chi- Square، التى تتمثل فى دالة الفرق بين قيمتى لوغاريتم دالة الترجيح (-2Log Likelihood) لنموذج الانحدار اللوجستى بالمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية (المتغيرات المُتنبئة) وبدونها، تبلغ 21.442 بمستوى معنوية 0.003، ويعنى هذا أن النموذج الإحصائى الذى تم توفيقه (أى تحديد متغيراته) ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن متغيرات النموذج ذات أهمية وتأثير ذا دلالة إحصائية فى تصنيف رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية إلى ما يتسم بالدقة وما لا يتسم بالدقة. كما أن قيمة مقياس Cox and Snell Square تبلغ 0.059، ويعنى هذا أن 5.9% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج. كما أن قيمة مقياس Nagelkerke R Square تبلغ 0.078، أى أن 7.8% من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة بشأن الاستمرارية والرأى الذى لا يتسم بالدقة يمكن تفسيرها بالنموذج، ويشير كلا المقياسين إلى أنه ما تزال توجد نسبة من التغيرات بين الرأى الذى يتسم بالدقة والذى لا يتسم بالدقة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة فى النموذج.

وباستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow لاختبار جودة مطابقة النموذج للبيانات المشاهدة، تبين أن قيمة كا ^{٢} قد بلغت 8.454 بمستوى معنوية 0.390 (أكبر من 0.1)، أى قبول فرض العدم القائل بكفاية النموذج لجودة توفيق Goodness-of-fit المتغير التابع، ومن ثم عدم وجود فروق معنوية بين (أى تطابق) القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع.

واتساقًا مع فرض البحث الرابع، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالنموذج (٤) بالجدول رقم(٦) وجود تأثير إيجابي معنوي لأداء الجهاز المركزي للمحاسبات على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير 1.037 (ASA) بمستوى معنوية 0.007 ؛والذي قد يرجع إلي أن الجهاز ASA يقوم بإجراء مراجعة إلزامية. نظرًا لأن الجهاز ASA مؤسسة حكومية، فإن المراجعين العاملين يمثلون الدولة المصرية وهم جزء من المسؤولين الحكوميين. استقلالهم مضمون. يتمتعون بوضع رسمي يمكنهم من تقديم الملاحظات والتوصيات. يجب على الشركات الخاضعة للرقابة الرد رسميًا على هذه الملاحظات والتوصيات. لا يمكن للشركات المصرية تغيير أو فصل مراجعي حسابات ASA. هؤلاء المراجعون لا يخشون عواقب رأيهم. وبالتالي، يتمتع مراجعو ASA بمكانة فريدة لتقديم جودة مراجعة أعلى مقارنة بشركات المراجعة الأخري. **وبناءً علي تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الرابع القائل بأن الجهاز المركزي يؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.**

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات (Khalil & El-Dyasty & Elamer ,2021 ;Ozkan ,2016) من أن 4 Big والجهاز المركزي ASA كوحدة واحدة يوفران جودة مراجعة أعلى مقارنة بشركات المحاسبة الأخرى في السوق المصري. وبالمثل، أشارت Abdallah (2018) إلي أن البيئة المصرية من المتوقع أن يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات ASA خدمات مراجعة ذات جودة أعلى نسبيًا.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، وتأثير موجب لمتغير السيولة، فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

ولاختبار أثر التعثر المالي كمتغير معدل للعلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، وبالتالي اختبار الفروض من الخامس إلي الثامن (ف٥: ف٨) تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى Binary (Binomial) Logistic Regrssion، فى ظل الأثر المشترك لدرجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات (FDIST.it*AUDITOR REP. it)، كما يلى:

$$GCOACCYit = \beta0+\beta1\ AUDITOR\ REP.\ it + \beta2FDIST.it + \beta3\ FDIST.it*AUDITOR\ REP. + \beta4\ LnFSIZEit + \beta5\ LEVit + \beta6LIQUIDit + \beta7\ LOSS\ it + \beta8Ln\ FAGEit + \beta9\ Ln\ ARLAG.it + \varepsilon it \quad .....(2)$$

وفيما يلي عرض نتائج اختبار فروض البحث من الخامس إلي الثامن:

جدول ٧: نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لنماذج الدراسة بطريقة الإدخال Enter

المتغيرات		النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس	النموذج السادس	النموذج السابع
ثابت الانحدار	B	1.095	-0.245	1.806	0.724	2.456	1.913	1.744
	Sig.	0.592	0.907	0.405	0.727	0.215	0.338	0.381
أولا: المتغير المستقل "نوع المكتب"								
BIG 4it	B	-1.221						
	Sig.	0.005						
FOREGINit	B		-1.758					
	Sig.		0.000					
LOCALit	B			0.656				
	Sig.			0.164				
ASAit	B				2.630			
	Sig.				0.000			
SECONDit	B					-219.704		
	Sig.					0.971		
THIRDit	B						-3.825	
	Sig.						0.025	
FNOTBIGit	B							-2.785
	Sig.							0.027
ثانيا: المتغير المعدل								
FDIST.it	B	0.179	0.136	0.288	0.426	0.279	0.266	0.265
	Sig.	0.002	0.008	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
FDIST.it*AUDITOR REP.	B	0.423	0.545	-0.230	-0.520	84.656	1.122	0.804
	Sig.	0.002	0.000	0.072	0.004	0.970	0.049	0.057
ثالثا: المتغيرات الرقابية								
LnFSIZEit	B	-0.344	-0.203	-0.426	-0.346	-0.475	-0.437	-0.416
	Sig.	0.107	0.351	0.043	0.100	0.021	0.036	0.043
LEVit	B	1.806	1.765	1.860	0.641	1.917	1.737	1.721
	Sig.	0.002	0.003	0.002	0.272	0.001	0.003	0.003
LIQUIDit	B	0.14	0.014	0.014	0.010	0.014	0.013	0.013
	Sig.	0.028	0.031	0.033	0.091	0.029	0.040	0.043
LOSSit	B	-0.175	-0.061	-0.185	-0.193	-0.150	-0.142	-0.144
	Sig.	0.594	0.855	0.572	0.584	0.646	0.666	0.662
LnFAGEit	B	-0.391	-0.199	-0.670	-0.404	-0.831	-0.603	-0.619
	Sig.	0.425	0.689	0.176	0.420	0.086	0.209	0.199
ARLAGit	B	0.011	0.013	0.010	0.014	0.010	0.011	0.012
	Sig.	0.010	0.005	0.020	0.002	0.026	0.011	0.011
رابعا: إحصاءات النموذج								
Chi- Square (Sig.)		102.310(0.000)	111.224(0.000)	91.126(0.000)	151.698(0.000)	103.462(0.000)	100.449(0.000)	98.745(0.000)
-2Log Likelihood		385.961	377.048	397.145	336.573	384.779	387.822	389.526
Cox and Snell Square		0.250	0.269	0.226	0.348	0.253	0.246	0.243
Nagelkerke R Square		0.335	0.360	0.303	0.465	0.338	0.330	0.325
Hosmer and Lemeshow		5.922(0.656)	11.488(0.176)	11.830(0.159)	18.570(0.117)	7.108(0.525)	5.602(0.692)	8.525(0.384)

٦-٢-٥-٥ نتيجة اختبار الفرض الخامس (ف٥)

استهدف الفرض الخامس **اختبار** مدي اختلاف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة للمكاتب الأربع الكبرى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **باختلاف درجة التعثر المالي للشركات ، وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة ، الخسارة ، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة – كل على حدة – على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا يختلف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

وتشير نتائج النموذج رقم (١) بالجدول رقم (٧)، أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير إيجابي معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FDIST.it*AUDITOR REP.it 0.423 بمستوى معنوية 0.002 أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بدرجة التعثر المالي للشركات **وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وتشير تلك النتائج إلى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تدعم إصدار مراقب الحسابات رأى بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة، وأنها تصرفت بشكل أكثر تحفظًا من خلال إصدار المزيد من تقارير الاستمرارية لعملائها الذين يعانون من صعوبات مالية.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير إيجابي للرافعة المالية، السيولة، وتوقيت تقرير المراجعة فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦-٢-٥-٦ نتيجة اختبار الفرض السادس (ف٦)

استهدف الفرض الخامس اختبار مدي اختلاف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **باختلاف درجة التعثر المالي للشركات ، وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة ، الخسارة ، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة – كل على حدة – على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا يختلف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

وتشير نتائج النموذج رقم (٢) بالجدول رقم (٧)، أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير إيجابي معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FDIST.it*AUDITOR REP.it 0.545 بمستوى معنوية 0.000 أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية، تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بدرجة التعثر المالي للشركات **وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وتشير تلك **النتائج** إلى أن مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية **تدعم** إصدار مراقب الحسابات رأى بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة، وأنها تصرفت بشكل أكثر تحفظًا من خلال إصدار المزيد من تقارير الاستمرارية لعملائها الذين يعانون من صعوبات مالية.

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير إيجابي للرافعة المالية، السيولة، وتوقيت تقرير المراجعة فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

ووفق دراسات (زيتون،٢٠٢١؛ Dey & Robin, 2011;Cassell et al. , 2013;; Herda et al., 2014;Mareque et al., 2017; El-Dyasty& Elamer,2020) إلى أنه يمكن تقسيم انتساب مكاتب **المراجعة للمكاتب الأجنبية** FOREGIN إلى ثلاث مجموعات بالاضافة لمكاتب المراجعة الأربع الكبرى وهي؛ مكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب المراجعة **بخلاف الأربع الكبرى**FNOTBIG، ومكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من **الصف الثاني** SECOND ، ومكاتب مراجعة منتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية من **الصف الثالث** THIRD ، وأن كل نوع من هذه المكاتب يمكن أن تقدم جودة خدمات توكيدية مختلفة اعتمادًا على خصائص المكتب والعميل. وبالتالي؛ يمكن تقديم دليل إضافي عن مدي اختلاف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة

أجنبية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **باختلاف درجة التعثر المالي للشركات** ، ولكن ليس كوحدة واحدة.

ويوضح نموذج (٥) بالجدول رقم (٧) أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير إيجابي غير معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FDIST.it*AUDITOR REP.it 84.656 بمستوى معنوية 0.970 أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي من **الصف الثانيSECOND، لا تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بدرجة التعثر المالي للشركات.**

بالإضافة لذلك، يوضح نموذج (٦) بالجدول رقم (٧) أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير إيجابي معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FDIST.it*AUDITOR REP.it 1.122 بمستوى معنوية 0.049 أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي من **الصف الثالث THIRD، تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بدرجة التعثر المالي للشركات.**

وأخيرًا، يوضح نموذج (٧) بالجدول رقم (٧) أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير إيجابي معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FDIST.it*AUDITOR REP.it 0.804 بمستوى معنوية 0.057 أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي **بخلاف الأربع الكبرىFNOTBIG ، تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بدرجة التعثر المالي للشركات.**

ويخلص الباحث، إلي أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية، تتأثر دقة الرأى بشأن الاستمرارية بدرجة التعثر المالي للشركات، وأن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لمكاتب مراجعة أجنبية **تدعم** إصدار مراقب الحسابات رأيًا دقيقًا بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة، كما أنها تقدم نفس جودة خدمات التوكيد المهني التي تقدمها مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى باستثناء مكاتب المراجعة المنتسبة لمكتب أجنبي من الصف الثانيSECOND ، **وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سالب لحجم الشركة، عمر الشركة، وتأثير موجب لمتغير الرافعة المالية ، السيولة، وتوقيت تقرير المراجعة، فى حين لا يوجد تأثير للخسارة، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦-٢-٥-٧ نتيجة اختبار الفرض السابع (ف٧)

استهدف الفرض السابع اختبار مدي اختلاف تأثير مكاتب المراجعة المحلية على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **باختلاف درجة التعثر المالي للشركات ، وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة ، الخسارة ، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة – كل على حدة – على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا يختلف تأثير مكاتب المراجعة المصرية المحلية علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

وتشير نتائج النموذج رقم (٣) بالجدول رقم (٧)، أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير سلبي معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير FDIST.it*AUDITOR REP.it −0.230 بمستوى معنوية 0.072 أى أنه فى ظل مراجعة

حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل أحد مكاتب المراجعة المحلية LOCAL، تنخفض دقة الرأى بشأن الاستمرارية بارتفاع درجة التعثر المالي للشركات، والذي قد يرجع للجودة المنخفضة لتقارير مكاتب المراجعة المحلية LOCAL، وأن مكاتب المراجعة المحلية LOCAL **لا تدعم** إصدار مراقب الحسابات رأى بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة، **وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير سلبي لحجم الشركة، وتأثير إيجابي للرافعة المالية، السيولة، وتوقيت تقرير المراجعة فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.**وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:**

نعم يوجد تأثير سلبي لحجم الشركة، وتأثير إيجابي للرافعة المالية، السيولة، وتوقيت تقرير المراجعة فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

٦-٢-٥-٨ نتيجة اختبار الفرض الثامن (ف٨)

استهدف الفرض الثامن **اختبار** مدي اختلاف تأثير **الجهاز المركزي للمحاسبات** على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية **باختلاف درجة التعثر المالي للشركات، وبخصوص المتغيرات الرقابية، يسعى البحث عن الإجابة على السؤال التالى:**

هل يوجد تأثير لحجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة ، الخسارة ، عمر الشركة، وتوقيت تقرير المراجعة – كل على حدة – على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة؟

ولاختبار هذا الفرض تم تحويله لفرض عدم كالتالى:

ف٠: لا يختلف تأثير الجهاز المركزي للمحاسبات علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات المقيدة في البورصة المصرية باختلاف درجة التعثر المالي لهذه الشركات.

وتشير نتائج النموذج رقم (٤) بالجدول رقم (٧)، أن النموذج معنوى فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن التأثير المشترك للمتغير التفاعلي (درجة التعثر المالي للشركات وسمعة مكتب مراقب الحسابات) (FDIST.it*AUDITOR REP.it) ذو تأثير سلبي معنوى على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث كان معامل الانحدار لمتغير

FDIST.it*AUDITOR REP.it −0.520 بمستوى معنوية 0.004 أى أنه فى ظل مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من قبل **الجهاز المركزي للمحاسبات** ASA، تنخفض دقة الرأى بشأن الاستمرارية بارتفاع درجة التعثر المالي للشركات ، أي أن **الجهاز المركزي للمحاسبات** ASA **لا يدعم** إصدار مراقب الحسابات رأى بشأن الاستمرارية يتوافق مع الوضع المالى للشركة، **وبناءً على تلك النتائج، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وبخصوص الإجابة على السؤال البحثى المتعلق بالمتغيرات الرقابية كالتالى:

نعم يوجد تأثير إيجابي للسيولة، وتوقيت تقرير المراجعة فى حين لا يوجد تأثير لباقى المتغيرات الرقابية، على دقة الرأى بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقة مجال الدراسة.

وتتوافق **النتائج** السابقة مع نتائج دراسة Berglund et al.,(2018) من أن أراء مراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية تتأثر بالعملاء المتعثرين.

٦-٢-٦ التحليل الإضافى

يتناول التحليل الإضافى معالجة التعثر المالي كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغيرًا معدلاً، من خلال إعادة تشغيل النماذج من الأول إلى السابع، وذلك كما يلى:

- **فى ضوء إعادة تشغيل النموذج الأول إلى السابع ، يستهدف البحث الإجابة على السؤال التالى:**

س١: هل تؤثر معالجة التعثر المالي، كمتغير رقابى بدلاً من كونه متغيرًا معدلاً، على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فى سياق العلاقات مجال الدراسة؟

يتم إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى كالتالى:

$$GCOACCYit = \beta0+\beta1\ AUDITOR\ REP.\ it + \beta2FDIST.it + \beta3\ LnFSIZEit + \beta4\ LEVit + \beta5LIQUIDit + \beta6\ LOSS\ it + \beta7Ln\ FAGEit + \beta8LnARLAG\ it + \varepsilon it \ldots\ldots(3)$$

ويعرض الجدول رقم (٨) نتائج إعادة تشغيل النماذج من الأول إلى السابع المتعلقة بدرجة التعثر المالي للشركات.

جدول ٨: نتائج إعادة تشغيل النماذج من الأول إلى السابع المتعلقة بدرجة التعثر المالي للشركات

المتغيرات		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس	النموذج السادس	النموذج السابع
ثابت الانحدار	B	1.834	1.588	1.788	2.114	2.241	2.279	2.158
	Sig.	0.363	0.434	0.398	0.277	0.216	0.246	0.272
أولاً: المتغير المستقل "نوع المكتب"								
BIG 4it	B	0.540						
	Sig.	0.048						
FOREGINit	B		0.841					
	Sig.		0.003					
LOCALit	B			-0.111				
	Sig.			0.039				
ASAit	B				1.181			
	Sig.				0.002			
SECONDit	B					0.816		
	Sig.					0.263		
THIRDit	B						-0.595	
	Sig.						0.217	
FNOTBIGit	B							-1.087
	Sig.							0.012
ثانيا: المتغيرات الرقابيه								
FDIST.it	B	0.288	0.288	0.290	0.291	0.292	0.298	0.297
	Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
LnFSIZEit	B	-0.415	-0.387	-0.425	-0.449	-0.475	-0.483	-0.470
	Sig.	0.051	0.067	0.042	0.025	0.018	0.018	0.020
LEVit	B	1.866	1.938	1.862	1.817	1.861	1.908	1.905
	Sig.	0.001	0.001	0.002	0.002	0.001	0.001	0.001
LIQUIDit	B	0.014	0.014	0.014	0.014	0.014	0.014	0.014
	Sig.	0.032	0.030	0.032	0.034	0.031	0.013	0.032
LOSSit	B	-0.180	-0.162	-0.185	-0.179	-0.136	-0.162	-0.164
	Sig.	0.580	0.620	0.571	0.584	0.678	0.622	0.617
LnFAGEit	B	-0.707	-0.678	-0.667	-0.705	-0.837	-0.649	-0.647
	Sig.	0.137	0.155	0.173	0.147	0.084	0.175	0.177
ARLAGit	B	0.010	0.010	0.010	0.010	0.010	0.011	0.011
	Sig.	0.020	0.018	0.020	0.021	0.020	0.016	0.015
ثالثا: إحصاءات النموذج								
Chi- Square (Sig.)		91.191(0.000)	91.767(0.000)	91.125(0.000)	90.979(0.000)	93.517(0.000)	92.555(0.000)	92.704(0.000)
-2Log Likelihood		397.080	396.504	397.146	397.292	394.755	395.716	395.567
Cox and Snell Square		0.227	0.228	0.226	0.226	0.232	0.230	0.230
Nagelkerke R Square		0.303	0.305	0.303	0.303	0.310	0.307	0.308
Hosmer and Lemeshow		10.888(0.208)	12.845(0.117)	10.163(0.254)	10.948(0.205)	11.370(0.182)	16.384(0.137)	15.195(0.055)

وتشير نتيجة إعادة تشغيل **النماذج من الأول إلي السابع**، والذى استهدف البحث عن وجود تأثير لدرجة التعثر المالي على دقة الراى بشأن الاستمرارية أم لا، فى سياق العلاقة مجال الدراسة، إلى معنوية النموذج فى تفسير التغير فى دقة الرأى بشأن الاستمرارية، وكفايته لجودة توفيق المتغير التابع، وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبناءً على، نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن **التأثير الإيجابي المعنوي** لمتغير درجة التعثر المالي للشركات (FDIST.it) على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، بمستوى معنوية 0.000، **وبناءً على جملة النتائج الخاصة بالتحليل الإضافى**، يتبين أن **درجة التعثر المالي للشركات – كمتغير رقابى – يؤثر على دقة الراى بشأن الاستمرارية، وفق تأثيره المشترك مع متغير سمعة مكتب مراقب الحسابات فى ظل التحليل الأساسى.**

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، اتضح وجود:

- تأثير **سلبي معنوي لحجم الشركة** علي دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة(2020) Averio بعدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة والاستمرارية.
- تأثير **إيجابي معنوي للرافعة المالية** علي دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، حيث تعتبر الرافعة المالية هي أحد المتغيرات التي لديها القدرة على التأثير على عمليات مراجعة المنشأة المستمرة وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Nurmala et al., 2020) Averio (2020) Hardies et al., 2018) بوجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية والاستمرارية.
- تأثير **إيجابي معنوي للسيولة** علي دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة(2020) Averio بوجود علاقة معنوية سالبة بين سيولة الشركة والاستمرارية.
- تأثير **إيجابي معنوي لتوقيت تقرير المراجعة** علي دقة رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات، وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة (2020) Averio بعدم وجود علاقة معنوية بين توقيت تقرير المراجعة والاستمرارية.

٦-٣ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية ، ومدي تأثر تلك العلاقة بالتعثر المالي لشركة عميل المراجعة. وخلص الباحث إلي مجموعة من النتائج علي **المستوي العلمي الأكاديمي وعلي المستوي العملي التطبيقي**، والإجابة علي أسئلة البحث، بالإضافة إلي اقتراح بعض التوصيات ومجالات البحث المستقبلية، وذلك كما يلي:

٦-٣-١ نتائج البحث

- **توصلت الدراسة** إلي وجود تأثير **إيجابي معنوي** لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى BIG 4 على دقة رأي المراجع بشأن استمرارية الشركات. **مما يشير** إلى أن منشآت المراجعة الدولية الكبرى Big 4 أكثر قدرة على تمييز متى يجب تعديل أو عدم تعديل رأيها فيما يتعلق بمشاكل وصعوبات استمرارية عملائها. وزيادة المخاوف من مخاطر السمعة والثروة مقارنة بمنشآت المراجعة الدولية غير الكبرى Non Big 4.

- **وتوصلت الدراسة أيضًا** إلي وجود تأثير **إيجابي معنوي** لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية FOREGIN على دقة رأي المراجع بشأن استمرارية الشركات. **مما يشير** إلى أن إن استراتيجية الانتساب إلى أحد **مكاتب المراجعة الأجنبية** FOREGI ، والتي تعتمد عليها مكاتب المراجعة المصرية، قد تعكس رغبتها في الاستفادة من سمعة المكاتب الأجنبية بهدف زيادة حصتها في سوق خدمات المراجعة المصري، كما أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من **الصف الثاني** يؤثر SECOND **إيجابًا** في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، وأيضًا فإن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لمكاتب المراجعة الأجنبية من **الصف الثالث** THIRD و/ أو لمكاتب **بخلاف الأربعة الكبرى FNOTBIG** لا يؤثر في دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

- كما **توصلت الدراسة** إلي وجود تأثير **إيجابي غير معنوي** لمكاتب المراجعة المصرية المحلية LOCAL على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، والذي قد يرجع إلي أن مصر مثلها مثل غيرها البلدان النامية التي لديها بيئات قانونية وتنظيمية أقل صرامة. لذلك، فإن مواجهة مخاطر التقاضي أو الإجراءات التأديبية نادرة. وبناءً على ذلك، لا يُتوقع أن تؤدي الضغوط إلى توفير جودة مراجعة أعلى من قبل المكاتب المحلية.

- **وتوصلت الدراسة أيضًا** إلي وجود تأثير **إيجابي معنوي** للجهاز المركزي للمحاسبات ASA على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية للشركات، والذي قد يرجع إلي أن الجهاز يقوم بإجراء مراجعة إلزامية. نظرًا لأن الجهاز ASA مؤسسة حكومية . وبالتالي ، يتمتع مراجعو الجهاز بمكانة فريدة لتقديم جودة مراجعة أعلى مقارنة بشركات المراجعة الأخري.

- **كما أسفرت نتائج** الدراسة عن وجود أثر **إيجابي معنوي** لمتغير التعثر المالي كمتغير معدل للعلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.

- **وأيدت نتائج التحليل الإضافي الأثر المعنوي** لدرجة التعثر المالي للشركات – كمتغير رقابى – يؤثر على دقة الراى بشأن الاستمرارية، وفق تأثيره المشترك مع متغير سمعة مكتب مراقب الحسابات فى ظل التحليل الأساسى. وساهمت المتغيرات الرقابية الأخري في زيادة القدرة التفسيرية لنموذج العلاقة.

٦-٣-٢ توصيات البحث ومجالات البحث المقترحة

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج **علي المستوي العلمي الأكاديمي وعلي المستوي العملي التطبيقي**، والإجابة علي أسئلة البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: بالنسبة للباحثين: اجراء مزيد من البحوث المحاسبية المقارنة للمحددات الأخري لسمعة منشآت المحاسبة والمراجعة ، وأثرها علي جودة القوائم المالية، ودقة حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

ثانيًا: بالنسبة لمراقبي الحسابات في مصر: ضرورة الاهتمام ببناء **سمعة** إيجابية في السوق حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالعملاء وتحسين الحصة السوقية وكسب علاوة أتعاب إضافية، وتحقيق ميزة تنافسية، وتعزيز ثقة الجمهور في التقارير المالية، وأن يوجد لدي مكاتب المراجعة حافز للفحص والتقرير عن المخالفات بسبب الخوف من فقدان السمعة.

ثالثًا: بالنسبة للهيئة العامة للرقابة المالية: ضرورة مراجعة هيكل سوق خدمات المراجعة المصري، وإجراءات انتساب مكاتب المراجعة المصرية للمكاتب الأجنبية .لإقناع أصحاب المصالح بالنظر إلى جميع مكاتب المراجعة على أنها تقدم مستويات جودة مراجعة واحدة.

رابعًا: بالنسبة للجهات التنظيمية: ضرورة متابعة التطورات الأخيرة التى أجريت على معايير (IAS 570,700,701,706). وإدخال التعديلات اللازمة عليها يهدف تحسين قيمة الاتصال لتقرير المراجعة، وتحسين فهم وامكانية قراءة تقرير المراجعة، علاوة على توفير مزيد من الشفافية بشأن عملية المراجعة.

واستنادًا إلى ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والعملي، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلًا في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- أثر جودة المراجعة المدركة علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.
- أثر القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.
- أثر التدوير الإلزامي لمراقبي الحسابات وتوقيت تقرير المراجعة علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.
- أثر أتعاب المراجعة علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.

- أثر خصائص لجنة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.
- أثر الخصائص التشغيلية للشركة علي العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية.
- أثر سمعة مكتب مراقب الحسابات علي جودة المراجعة المستمرة – دراسة تجريبية.
- أثر سمعة مكتب مراقب الحسابات علي دقة حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في بيئة البيانات الضخمة Big Data.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

زيتون، محمد خميس جمعة خطاب (٢٠٢١). **أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، المجلد الثاني –العدد الثاني– الجزء الثاني.

عبدالرحيم، رضا محمود محمد (٢٠٢٠)، **أثر التعديلات فى شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ بشأن الإستمرارية على قراري الإستثمار ومنح الإئتمان: دراسة تجريبية**، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع.

علي ، عبدالوهاب نصر (٢٠١٧). **العلاقة بين التعثر المالى ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، العدد الأول، المجلد الأول.

علي ، نهي محمد زكي محمد (٢٠٢٠). **أثر درجة التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وطول فترة إرتباطه بعميله على جودة حكمه المهنى بشأن الإستمرارية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع.

محمد، عبدالله حسين يونس (٢٠٢٠)، **أثر أتعاب المراجعة والجقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، المجلد ٢٥، العدد ١.

مشابط ، نعمة حرب (٢٠٢٠). **أثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية**، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع.

يوسف، حنان محمد إسماعيل (٢٠١٧). **أثر المحتوى الإعلامى لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ على قرار منح الإئتمان – دراسة تجريبية**، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، كلية التجارة – جامعة بني سويف، مجلد 5 ، العدد الأول.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abad, D., Sánchez-Ballesta, J. P., & Yagüe, J. (2017). Audit opinions and information asymmetry in the stock market. ***Accounting & finance***, 57(2), 565-595.

Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2003). The effects of post-bankruptcy financing on going concern reporting. ***Advances in Accounting***, 20, 1-22.

Abdallah, S. (2018). External auditor type, discretionary accruals and investors' reactions. ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, Vol. 8, No. 3, pp. 352-368.

Abid, A., Shaique, M., & Anwar ul Haq, M. (2018). Do big four auditors always provide higher audit quality? Evidence from Pakistan. ***International Journal of Financial Studies***, 6(2), 58.

Aldred. C. (2002). Auditors' E&O costs add up, ***Business Insurance*** ,36(5), 3-4.

Altman, E. I., Haldeman, R. G., & Narayanan, P. (1977). ZETATM analysis A new model to identify bankruptcy risk of corporations. ***Journal of banking & finance***, *1*(1), 29-54.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1988). Statement on Auditing Standards No. 59. The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Concern. ***AICPA, New York, NY***.

Amin, K., Krishnan, J., & Yang, J. S. (2014). Going concern opinion and cost of equity. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 33(4), 1-39.

Arifah, D. A., & Wijayanti, S. D.(2014). The Influence Of Company Characteristics And Auditor Reputation Toward The Acceptance Of Going Concern Audit. ***Available At:*** *http://Research.Unissula.Ac.Id/File/Publikasi/211406020/7645ifina-Bali-Dista.Pdf .*

Aronmwan, E., Ashafoke, T., & Mgbame, C. (2013). Audit firm reputation and audit quality. ***European Journal of Business and Management***, 5(7), 66-75.

Atmojo, R. T., & Sukirman, S. (2019). Effect of Tenure, Audit Specialization, and KAP's Reputation on the Quality of Audit Mediated by Audit Committees. ***Accounting Analysis Journal***, 8(1), 66-73.

Averio, T. (2020). The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion–a study in manufacturing firms in Indonesia. ***Asian Journal of Accounting Research***, Available: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/AJAR-09-2020-0078/full/html.

Ayudia, W. (2014). The Effect Of Company's Financial Condition, Solvency, And Auditor's Reputation Against The Going Concern Audit Opinion (Studies In Manufacturing Companies Listed On The Indonesia Stock Exchange For Period 2010-2011*) (**Doctoral Dissertation, President University**).*

Beatty, R. (1989).Auditor reputation and the pricing of initial public offerings, ***The Accounting Review***, 64, 693–709.

Berglund, N. R. (2020). Do client bankruptcies preceded by clean audit opinions damage auditor reputation?. ***Contemporary Accounting Research***, 37(3), 1914-1951.

Berglund, N. R., Eshleman, J. D., & Guo, P. (2018). Auditor size and going concern reporting. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 37(2), 1-25.

Bergner, J., Marquardt, B. B., & Mohapatra, P. (2020). The auditor reputation cycle: A synthesis of the literature. ***International Journal of Auditing***, 24(2), 292-319.

Blum, E. S., Hatfield, R. C., & Houston, R. W. (2021). The Effect of Staff Auditor Reputation on Audit Quality Enhancing ActionsThe Effect of Staff Auditor Reputation on Audit Quality Enhancing Actions. ***The Accounting Review***.

Carcello, J. V. and Palmrose, Z.-V. (1994) Auditor Litigation and Modified Reporting on Bankrupt Clients. ***Journal of Accounting Research***, 32(supplement): 1–30.

Carson, E., Fargher, N. L., Geiger, M. A., Lennox, C. S., Raghunandan, K., & Willekens, M. (2013). Audit reporting for going-concern uncertainty: A research synthesis. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 32(Supplement 1), 353-384.

Cassell, C. A., Giroux, G., Myers, L. A., & Omer, T. C. (2013). The emergence of second-tier auditors in the US: Evidence from investor perceptions of financial reporting credibility. ***Journal of Business Finance & Accounting***, 40(3-4), 350-372.

Chaney, P. K., and Philipich, K. L. (2002). Shredded reputation: The cost of audit failure. ***Journal of Accounting Research***. 40 (4): 1221-1245.

Chang, H., Cheng, C. A., & Reichelt, K. J. (2010). Market reaction to auditor switching from Big 4 to third-tier small accounting firms. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 29(2), 83-114.

Cohen, S., Costanzo, A., Rossi, F.M. (2017), Auditors and early signals of financial distress in local governments. ***Managerial Auditing Journal***, 32(3), 234-250.

Craswell, A.T., Francis, J.R., and Taylor, S.L. (1995). Auditor brand name reputations and industry specializations. ***Journal of Accounting and Economics***, 20 (December): 297-322.

dan Nengzih, T. M. W.(2021). The Effect of Auditor Reputation, Prior Audit Opinion, Company Growth, Leverage and Liquidity on the Going Concern Audit Opinion Acceptance with Audit Switching as Moderating Variable, ***International Journal of Innovative Science and Research Technology***, Volume 6, Issue 4.

DeAngelo, L. (1981). Auditor size and audit quality, ***Journal of Accounting and Economics***, 3(3), 183-199.

DeFond, M. L., Wong, T. J., and Li, S.(2000). The impact of improved auditor independence on audit market concentration in China. ***Journal of Accounting and Economics***, 28: 269–305.

DeFond, M., and Zhang, J. Y.(2014). A review of archival auditing research. ***Journal of Accounting and Economic,s*** 58: 275-326.

Desai, V., Desai, R., Kim, J. W., & Raghunandan, K. (2020). Are going-concern issues disclosed in audit reports associated with subsequent bankruptcy? Evidence from the United States. ***International Journal of Auditing***, 24(1), 131-144.

Dey, R. and Robin, A. (2011), "Second-Tier auditing firms: developments and prospects", ***CPA Journal***,Vol. 1, pp. 32-39.

Dopuch, N., and D. Simunic. (1982). Competition in auditing: an assessment. ***Paper presented at Symposium on Auditing Research IV, University of Illinois at Urbana-Champaign***.

El-Dyasty, M. M. (2017). Audit market in Egypt: An empirical analysis. ***Available at SSRN 3002783***.

El-Dyasty, M. M., & Elamer, A. A. (2021). The effect of auditor type on audit quality in emerging markets: evidence from Egypt. ***International Journal of Accounting & Information Management***. Vol. 29, No. 1, pp. 43-66.

European Commission, (2010). An EU framework for crisis management in the financial sector. ***Brussels, Belgium***.

FASB. 2014. ASC 205–40 Presentation of Financial Statements—Going Concern. ***Norwalk, CT: FASB***.

Financial Reporting Council, (2014). Guidance on risk management, internal control and related financial and business reportings. ***London, UK, FRC***.

Financial Reporting Council, (2018). Investigation into the audit of the financial statements of Carillion plc. ***London, UK, FRC. Available at: https://www.frc.org.uk/news/january-2018-(1)/investigation-into-the-audit-of-the-financial-stat***.

Foster, B. P., & Shastri, T. (2016). Determinants of going concern opinions and audit fees for development stage enterprises. ***Advances in accounting***, 33, 68-84.

Fuerman R. D., &Kraten, M. (2008).Intra Non-Big Four-Audit Quality. ***Retrieved from www.aaahq.org***.

Geiger, M. A., & Rama, D. V. (2006). Audit firm size and going-concern reporting accuracy. ***Accounting horizons, 20(1), 1-17***.

Geiger, M. A., Raghunandan, K. and Rama, D. V. (1998) Costs associated with going concern modified audit opinions: An analysis of auditor changes, subsequent opinions, and client failures. ***Advances in Accounting***, 16: pp. 117–139.

George-Silviu, C., & Melinda-Timea, F. (2015). New audit reporting challenges: auditing the going concern basis of accounting. ***Procedia Economics and Finance***, 32, 216-224.

Gregory, A., & Jeanes, E. (2000). Accounting Firm Reputation and Company Valuation Practices: The UK Evidence. ***University of Exeter, School of Business and Economics***.

Gunn, J. L., Li, C., Liao, L., Yang, J., & Zhou, S. (2019). Audit firms' corporate social responsibility activities and auditor reputation. ***Working Paper***. ***Availavble at***: http://www. rieb. kobe-u. ac. jp/tjar/conference/10th/CF3_Chan% 20Li. pdf.

Ha, T. T., Nguyen, T. A. T., & Nguyen, T. T. (2016). Factors Influencing The Auditor's Going–Concern Opinion Decision. ***The 10th International Days Of Statistics And Economics, Prague,*** September 8, 10, 1857-1870.

Hapsoro, D., & Santoso, T. R. (2018). Does Audit Quality Mediate the Effect of Auditor Tenure, Abnormal Audit Fee and Auditor's Reputation on Giving Going Concern Opinion?. ***International Journal of Economics and Financial***, 8(1), 143-152.

Hapsoro, D., & Suryanto, T. (2017). Consequences of going concern opinion for financial reports of business firms and capital markets with auditor reputation as a moderation variable: an experimental study. ***European Research Studies Journal***, 20(2A), 197-223.

Hardies, K., Breesch, D., & Branson, J. (2016). Do (fe) male auditors impair audit quality? Evidence from going-concern opinions. ***European Accounting Review***, 25(1), 7-34.

Hardies, K., Vandenhaute, M. L., & Breesch, D. (2018). An analysis of auditors' going-concern reporting accuracy in private firms. ***Accounting Horizons***, 32(4), 117-132.

Herda, D., Notbohm, M. and Dowdell, T. (2014), "The effect of external audits of internal control over financial reporting on financial reporting for clients of big 4, second-tier, and small audit firms", ***Research in Accounting Regulation***, Vol. 26 No. 1, pp. 98-103, available at: http://dx.doi.org/ 10.1016/j.racreg.2014.02.010

Hossain, M., Raghunandan, K., & Rama, D. V. (2020). Abnormal disclosure tone and going concern modified audit reports. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 39(4), 106764.

HS, W. H., & Azzahra, A. S. (2020). Analysis of the Reputation Factor Auditor, Disclosure, and Audit Client Tenure to Audit Opinion Going Concern on Manufacturing Companies in Indonesia, ***IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)***,Volume 21, Issue 12. Series. II, PP 80-89.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2010. ISA 315. Identifying and assessing the risks of material misstatement through understanding the entity and its environment. ***New York, NY***.

Ji, G., & Lee, J. (2015). Managerial Overconfidence And Going - Concern Modified Audit Opinion Decisions. ***The Journal of Applied Business Research***, 31(6), 2123- 2138.

Kanagaretnam, K., Lim, C. Y., & Lobo, G. J. (2010). Auditor reputation and earnings management: International evidence from the banking industry. ***Journal of Banking & Finance***, 34(10), 2318-2327.

Kaplan, S. E., & Williams, D. D. (2013). Do going concern audit reports protect auditors from litigation? A simultaneous equations approach. ***The Accounting Review***, 88(1), 199-232.

Kaplan, S. E., & Williams, D. D. (2012). The changing relationship between audit firm size and going concern reporting. ***Accounting, Organizations and Society***, 37(5), 322-341.

Kausar, A., & Lennox, C. (2011). Going concern opinions and asset values. ***In Nanyang Technological University Working paper***.

Kausar, A., Taffler, R. J., & Tan, C. E. (2017). Legal regimes and investor response to the auditor's going-concern opinion. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 32(1), 40-72.

Khalil, M., & Ozkan, A. (2016). Board independence, audit quality and earnings management: Evidence from Egypt. ***Journal of Emerging Market Finance***, 15(1), 84-118.

Klein, B., &Leffler, K. B. (1981). The role of market forces in assuring contractual performance, ***Journal of Political Economy***, 89, 615-641.

Knechel, R. W., Naiker, V., and Pacheco, G. (2007).Does auditor industry specialization matter? Evidence from market reaction to auditor switches. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, 26 (1): 19–45.

Krishnamurthy, S., Zhou, J., & Zhou, N. (2006). Auditor reputation, auditor independence, and the stock-market impact of Andersen's indictment on its client firms. ***Contemporary Accounting Research***, 23(2), 465-490.

Krishnan, G. V. (2004, February). Auditors' risk management and reputation building in the post-Enron environment: an examination of earnings conservatism of former Andersen clients. ***In Risk Management and Insurance Review***. Vol.2004.

Kurniawati, H., Van Cauwenberge, P., & Vander Bauwhede, H. (2019). Affiliation of Indonesian audit firms with Big4 and second-tier audit

firms and the cost of debt. ***International Journal of Auditing***, 23(3), 387-402.

Lawrence, A., Minutti-Meza, M. and Zhang, P. (2011).“Can big 4 versus Non-Big 4 differences in auditquality proxies be attributed to client characteristics?”, ***The Accounting Review***, Vol. 86 No. 1,pp. 259-286.

Lennox, C. (1999). The relationship between Auditor accuracy and Auditor size: An evaluation of reputation and deep Pockets arguments, ***Journal of Business, Finance and Accounting***, 26, 779–806.

Mareque, M., López-Corrales, F., & Pedrosa, A. (2017). Audit reporting for going concern in Spain during the global financial crisis. ***Economic research-Ekonomska istraživanja***, 30(1), 154-183.

Mayhew, B. W. (2001). Auditor reputation building. ***Journal of Accounting Research***, 39(3), 599-617.

McKenna, F., Pevsner, M., Sheneman, A., & Zach, T. (2020). Economic Consequences of Auditor Reputation Loss: Evidence from the Auditor Inspection Scandal.***Available at SSRN***: https://ssrn.com/abstract=3715005 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3715005.

McLennan, A., & Pack, I. (2004).The market for liars: Reputation and auditor honesty, ***Journal of Economic Literature***, 1-27.

Mock, T. J., Bédard, J., Coram, P. J., Davis, S. M., Espahbodi, R., & Warne, R. C. (2013). The audit reporting model: Current research synthesis and implications. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 32(Supplement 1), 323-351.

Mohamad, S., & Nassir, A. M. (1997).Auditing firm reputation, ex ante uncertainty and the underpricing of Initial Public Offerings on the second board of the Kuala Lumpur Stock Exchange: 1990-1995, ***Pertanika Journal of Social Science and Humanities***, 5(1), 59-64.

Moizer, P. (1997). Auditor reputation: The international empirical evidence, ***International Journal of Auditing***, 1(1),61-74.

Mutchler, J. F., & Williams, D. D. (1990). The relationship between audit technology, client risk profiles, and the going-concern opinion decision. ***Auditing-A Journal Of Practice & Theory***, 9(3), 39-54.

Myers, L. A., Schmidt, J., & Wilkins, M. (2014). An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among Big N and non-Big N auditors. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 43(1), 155-172.

Nogler, G. E. (2008). Going concern modifications, CPA firm size, and the Enron effect. ***Managerial Auditing Journal***. 23(January):51-67.

Nurbaiti, A., & Permatasari, N. P. A. I. (2019). The effect of audit tenure, disclosure, financial distress, and previous year's audit opinion on acceptance of going concern audit opinion. ***HOLISTICA-Journal of Business and Public Administration***, 10(3), 37-52.

Nurmala, P., Meisnawati, M., & Thrang, N. T. (2020). Effect of Auditor Client Tenure, Company Growth, Auditor Reputation, and Leverage of Opinion Audit Going Concern. ***EAJ (Economic and Accounting Journal)***, 3(3), 172-184.

Oktaria, H. (2020, August). The Effect of Audit Going Concern on the Prediction Model of Bankruptcy and Reputation Auditor. In First International Conference on Applied Science and Technology (iCAST 2018) (pp. 22-26). Atlantis Press. ***Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 298***.

O'Reilly, D. M. (2010). Do investors perceive the going-concern opinion as useful for pricing stocks?. ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 25 No. 1, pp. 4-16.

Osman, M. N. H., Latiff, A. R. A., & San, O. T. (2012). The Issuance of Going Concern Opinion Process in Companies that Hire Specialized

Auditors. ***In 8th International Management and Accounting Conference (IMAC8)*** (pp. 284-295).

PCAOB, (2011). Standing Advisory Group Meeting (November 9–10). https://pcaobus.org/News/Events/Pages/11092011_SAGMeeting.aspx.

PCAOB, (2015). Consideration of an entity's ability to continue as a going concern. Auditing Standard No. 2415. ***Washington, DC: PCAOB***.

PCAOB, (2017) . AS 3101: The Auditor's Report on an Audit of Financial Statements when the Auditor Expresses an Unqualified Opinion. ***PCAOB, Washington,D.C***.

PCAOB,(2019). Quality control concept release. ***Available a***t:*https://pcaobus.org/News/Releases/Pages/fact-sheet-qualitycontrol-concept release .aspx*.

Piot, C. (2005). Auditor reputation and model of governance: A comparison of France, Germany and Canada. ***International Journal of Auditing***, 9(1), 21-44.

Qi, B. L., Li, A., Robin, and Yang, R. (2017). Can enforcement actions on engagement auditors improve audit quality***? Working paper, Xi'an Jiaotong University and Rochester Institute of Technology***.

Rahma, F., & Sukirman, S. (2018). The determinants that affect the acceptance of going concern audit opinion with auditor reputation as a moderating variable. ***Accounting Analysis Journal***, 7(2), 87-94.

Rama, R. S., Sutrisno, T., Saraswati, E., & Rahman, A. F. (2020).Debiasing Halo Effect: Auditor Reputation and the Role of Auditing Learning on Financial Statements User Trust. ***International Research Journal of Management, IT and Social Sciences***, 7(6), 33-41.

Rickling, M. F., Bitter, M. E., & West, J. (2020). Going-Concern Decisions and the Global Financial Crisis. ***International Journal of Business***, 25(1), 21-44.

Sanoran, K. L. (2018). Auditors' going concern reporting accuracy during and after the global financial crisis. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, 14(2), 164-178.

Semba, H. D., & Kato, R. (2019). Does Big N matter for audit quality? Evidence from Japan. ***Asian Review of Accounting***. Vol. 27 No. 1, pp. 2-28.

Shapiro, C. (1983). Premiums for high quality products as returns to reputations, ***Quarterly Journal of Economics***,659-679.

Skinner, D. J., & Srinivasan, S. (2012). Audit quality and auditor reputation: Evidence from Japan. ***The Accounting Review***, 87(5), 1737-1765.

Sori, Z. M., Mohamad, S., Karbhari, Y., & Malaysia, U. P. (2006). Auditor reputation and auditor independence: Evidence from an emerging market. ***Working Paper Series, Available at: SSRN 895484***.

Sucher, P., Moizer, P., & Zarova, M. (1999). The images of the Big Six audit firms in the Czech Republic. ***European Accounting Review***, 8(3), 499-521.

Susanty, M., & Gunawan, J. (2015). Audit quality to manage sustainable auditor reputation. ***Issues in Business Management and Economics***, 3(7), 100-108.

Swanquist, Q. T., and Whited, R. L. (2015). Do clients avoid "contaminated" officers? The economic consequences of low-quality audits. ***The Accounting Review***, 90 (6): 2537-2570.

Tangpinyoputtikhun, Y., & Thammavinyu, C. (2010).The Impact of Profesional Knowledge and Personal Ethics on Audit Quality and Sustanable Reputation of Thai-Public Accountants. ***J. Acad. Bus. Econ.***, 10(2).

Vaicekauskas, D. (2014). Differences between audit quality provided by international and local audit firms: the research on audit clients' perceptions in the audit market of Lithuania. ***Ekonomika***, 93, 157-173.

Wardayati, S. M., Sulistiyo, A. B., Junusi, R., & Untsa, L. (2017). Impact of Companies' Financial Condition and Growth toward Acceptance of Going Concern Audit Opinion: Empirical Study at Company Listed in the Jakarta Islamic Index (JII). ***Accounting and Finance Review*** *(AFR) Vol*, *2*(3).

Weber, J., Willenborg, M., & Zhang.J. (2008).Does Auditor Reputation Matter? The Case of Kpmg Germany and Comroad Ag. ***Paper presented at the 2006 AAA Auditing Midyear Conference***.

Woudenberg, Jan & van der Hel, Lisette & Kamerling, Robert. (2019). Company Management's and Auditor's Reporting on Going Concern: Discussion of the Current International Regulatory Framework. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***. Vol. 9, No. 2.

Yuliadini, V. A., & Zuhroh, D. (2021, April). Determinants of Going Concern Opinions on Insurance Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange. In 7th Regional Accounting Conference (KRA 2020) (pp. 104-110). Atlantis Press. ***Advances in Economics, Business and Management Researc***h, volume 173.